الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة : محمد بوضياف – المسيلة

كلية : الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

رقم :

ميدان : الحقوق و العلوم السياسية

فرع : العلوم السياسية

تخصص :

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

– وليد يحياوي

التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

"دراسة حالة مالي"

لجنة المناقشة :

الأستاذ : بوعيسي حسام الدين	جامعة المسيلة	رئيسا
الأستاذ : محمد بوضياف	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ : خوني يوسف	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

ومن شكر الله شكر أولي الفضل والذين ساهموا في انجاز هذا العمل نتقدم بأصدق آيات الشكر والعرفان إلى كل الأساتذة الذين مدوا لنا يد العون والمساعدة وعلى رأسهم :

الأستاذ المشرف "**محمد بوضياف**" الذي لم يبخل علينا بالمعلومات القيمة والنصائح التوجيهية والدعم المعنوي .

كما نشكر عمال إدارة قسم العلوم السياسية

كما يسرنا التقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاح هذا العمل .

إهداء

إلى من أشتاق إليه بكل جوارحي" وطني الغالي ".

إلى مثال التفاني والإخلاص" أبي الحبيب" .

إلى من قدَّمت سعادتي وراحتي على سعادتها " أمي الفاضلة ".

إلى من لم تبخل بمساعدتي يوم ما " زوجتي العزيزة ".

إلى من أمدَّني بالنصح والإرشاد "أخي الكريم ".

إلى كل من دعا لي بالخير

أهديكم ذلك العمل المتواضع.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) ..... دحياوي وليد .....

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم ..... طالب .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... 2709 .....

الصادرة بتاريخ ..... 2014/09/03 ..... عن دائرة/ بلدية ..... مقرة .....

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية .....

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

..... التدخل الفرنسي بمنطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي) .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

نظر للمصادقة على امضاء السيد/ المصرح

عين الخضراء في .....

التاريخ 2021/06/06 ..... 2021 جوان 06

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه الموظف المفوض

إمضاء / عائشة يحوي

دائرة مقرة

بلدية عين الخضراء

قائمة المختصرات :

- ✓ د . م . ن : دون مكان النشر
- ✓ د . ت . ن دون تاريخ النشر
- ✓ د . س . ن : دون سنة النشر
- ✓ ص : صفحة
- ✓ ف : فقرة

مقدمة

تصاعد الجدل في منطقة الساحل الإفريقي حول جدوى الوجود العسكري للقوات الأجنبية، خاصة الأمريكية والفرنسية على أراضيها، والذي اتخذ شكلًا مباشرًا مع بداية أزمة مالي عام 2012، وما آلت إليه الأوضاع بعد ذلك من عدم استقرار إقليمي، أثار غضب الشعوب والحكومات بالمنطقة، لترتفع الأصوات المُشككة في نوايا الدول الغربية المتدخلة، التي ترى أنها لا تعمل إلا من أجل حماية مصالحها بالمنطقة، وفرض أجنداتها الخاصة والمتعارضة فيما بينها في كثير من الأحيان.

والوجود الفرنسي في إفريقيا كذلك قديم جدا حيث تمركزت في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير، وسطرت على معظم دول هذا الإقليم، بعد إعلان استقلال الدول المستعمرة خاصة من طرف فرنسا بقيت مرتبطة بها، من خلال عقد اتفاقيات في مختلف المجالات مثل الاتفاقيات الأمنية والاتفاقيات الاقتصادية، من خلال تقديم قروض ومساعدات لفائدة الدول الفقيرة في إفريقيا والمتضررة من الاستعمار، سهلت هذه الارتباطات والاتفاقيات ومهدت لها الطريق للعودة، والدخول للمنطقة من بوابة جديدة، وهي التدخل لحماية حقوق الإنسان، بالتالي التدخل في شؤونها الداخلية بصفة أخرى وجديدة، كما انتهجت فرنسا سياسات واستراتيجيات جديدة، وآليات مختلفة للعودة لمستعمراتها وهي :مساعدة الدول الفرنكوفونية وحمايتها ومساعدتها لمكافحة الإرهاب والجريمة بكل أنواعها.

ومازالت منطقة الساحل الإفريقي تشكل أهمية بالغة لفرنسا، فهي تعتبر سوق مفتوحة لتصدير سلعها وكذا استغلال مواردها الهامة، التي تفتقر إليها فرنسا داخل حدودها، ومنطقة الساحل الإفريقي لا زالت تتخبط في مشاكل وحروب أهلية مستمرة، ما عجزت هذه الدول على مواجهتها الأمر الذي تتطلب انتهاج سياسة التكتلات والتجمعات الإقليمية لتظافر الجهود لإحلال السلام في المنطقة، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، وغيرها من التكتلات التي حاولت جاهدة لإيجاد حلول نهائية لكل تلك الصراعات، لكن لم يكن لهذه الأخيرة دور فعال وبارز في المنطقة، لعدة أسباب أبرزها عدم وجود سياسة العمل المشترك واحترام المصالح والأهداف المرسومة.

إذن هذا الفشل كان عاملا مساعدا للدور الأجنبي للبروز أكثر في المنطقة من حيث التدخلات لمساعدة الدول المتضررة، جراء تلك الحروب الأهلية خاصة مثل فرنسا التي تعتبر اللاعب والمحرك الأساسي، لمختلف الأحداث في المنطقة على غرار وجود تدخلات لقوات أخرى في إطار المنافسة على المنطقة مثل، الولايات

المتحدة الأمريكية والصين، ما جعل فرنسا تقع في هاجس المحافظة على نفوذها بالمنطقة التي تعتبر مقر هام لقطاعها الاقتصادي وأسوقها التجارية، ومن هنا سيتم التركيز على التدخل العسكري الفرنسي بمالي التي تواجه أزمة داخلية صعبة، وهو صراع الحكومة المركزية مع الطوارق واستغلالها لهذا الوضع الصعب لدولة مالي، التي دخلت إليها فرنسا تحت أسباب خفية وهي حماية مصالحها، وأخرى سياسية أكثر منها قانونية مثل :القضاء على الجماعات الإرهابية والمتطرفة بالمنطقة، حيث استنجدتها مالي لحمايتها في 2012 إثر الهجومات المسلحة التي تعرضت إليها، ولكن تتواجد دواعي أخرى خفية وراء هذا التدخل الفرنسي بصفة منفردة بمالي وهو عدم إعطاء الفرصة للدول الأخرى للتدخل في المنطقة، وفقا لقرار هام لمجلس الأمن وهو قرار 2085 المستندة على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن تصنيفها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لها علاقة بمجال تخصص الباحث و جانب ميوله.

- **الأسباب ذاتية:**

إن اختيارنا لموضوع" التدخل الفرنسي في دول الساحل الإفريقي " بدافع شخصي أو وطني، كوننا نعيش على هذه القارة الأم التي تزخر بكل أنواع الثروات، وبكوننا نقطة أو جزء من كلها الواسع، فكل ما قد يمسها ولو كان خارج وطننا يخصنا كوننا ننتمي لإقليم واحد، كما يهمنا مستقبل أرضنا الذي هو متعلق من ناحية بهذه القارة، فكل ما يهدد استقرارها فقد يهدد أمننا، وركزنا على منطقة الساحل كونها المنطقة الأكثر تأزما، إذ أن المنطقة امتداد طبيعي في العمق الجنوبي لصحراء الجزائر، ما يجعل هذه الأخيرة تشهد أزمات عديدة منها أزمة مالي، التي لابد من إرساء الأمن فها لينعكس بدوره على دول المنطقة ساحل المجاورة لها ثم يليه امن الدول الأوربية وعلى رأسهم فرنسا.

- **الأسباب الموضوعية :**

يعتبر السبب في اختيارنا هذا الموضوع والتعمق فيه هو كونه موضوعا غنيا بالمعلومات، ويمس كل ما درسناه في المسار الدراسي، فهو عبارة عن ملخص جمع كل المعلومات التي تطرقنا إليها كالأمن، أيضا في إثراء المكتبة العربية بمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع التي هي بحاجة للمزيد من الاهتمام، كونها مواضيع حساسة ومتغيرة.

- **أهمية الموضوع :**

من المعروف هنا أن أهمية الموضوع تركز أساسا على التدخل العسكري الفرنسي في دول الساحل و بالأخص ما يحدث في مالي ، في ظل الأزمة الأمنية الجديدة التي تشهدها الدولة المالية تسارع التدخل العسكري الفرنسي لحماية مصالحها خاصة تحت ذرائع أخرى كالقضاء على التنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن المنطقة.

- **أهداف الدراسة :**

إن الهدف من دراستنا هذه لموضوع التدخل الفرنسي في دول الساحل تهدف الى :

- إدراك و معرفة منطقة الساحل الأفريقي بأنه ذات أهمية بالغة مما جعل منها محل أطماع الدول الكبرى.
- التعرف على الواقع الإقتصادي و الاجتماعي و السياسي بل و أهم الأليات المتبعة من طرف فرنسا لبسط نفوذها .

- **الدراسات السابقة**

تناولنا في هذا البحث مجموعة من الدراسات السابقة تتضمن كتب و دراسات من أجل التعرف و التعمق أكثر في موضوع التدخل في دول الساحل الإفريقي و ذلك بالإعتماد أكثر على بعض المراجع المتمثلة في الكتب و المجلات بل و حتى الرسائل الجامعية .

حيث تم التوصل من خلال هاته الدراسة إلى الوقوف على أبرز النقاط التي تميز السياسة الأمنية الفرنسية تجاه مستعمراتها.

- **إشكالية الدراسة:**

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تطورات أمنية خطيرة في السنوات الأخيرة مما أدى بفرنسا إلى ضرورة إتخاذ سياسة أمنية إتجاه هاته المنطقة , وكان أبرز مثال على ذلك التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي أثار الكثير من التساؤلات ، وبناء على ذلك نطرح الإشكال التالي :

ما مدى شرعيته التدخل الفرنسي في دول الساحل الإفريقي ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية :

- هل التدخل العسكري الفرنسي شرعي وعلى أية أساس أو كيف ؟
- وهل أسس التدخل سياسية أكثر منها قانونية ؟
- كيف أثرت الأزمة على استقرار منطقة الساحل؟

- **منهجية البحث**

للوصول إلى هاته الأهداف تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة و هو المنهج المناسب للمعالجة و التحليل بحيث يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة، من تاريخ الوحدة أو جميع المراحل التي مرت بها، ذلك كاتخاذنا لحالة مالي محاولين تفسير الظاهرة و إفشائها عدم الاستقرار في المنطقة، حيث اتخذناها كحالة لدراسة وتقييم الوضع في منطقة الساحل، كونها واحدة من أسباب عدم الاستقرار في المنطقة.

- **خطة البحث :**

للإجابة عن الإشكالية إعتمدنا الخطة الثنائية ، وتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول و كل فصل يحتوي على مبحثين : حيث تناولنا في الفصل الأول : الإستراتيجية الأمنية الفرنسية على دول الساحل الإفريقي ، و الفصل الثاني : فقد تم التطرق فيه للسياسة الخارجية الفرنسية إتجاه إفريقيا أما بخصوص الفصل الثالث فقد تناول دراسة حالة مالي لفهم التدخل العسكري الفرنسي.

مقدمة .

الفصل الأول : الإستراتيجية الأمنية الفرنسية على دول الساحل الإفريقي

المبحث الأول : المفهوم العلمي للإستراتيجية و الأمن

المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية

المطلب الثاني : تعريف الأمن

المطلب الثالث :النظرية الواقعية و الليبرالية للأمن

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية و الجغرافية لقارة إفريقيا

المطلب الأول : الأهمية التاريخية و إبراز النفوذ الفرنسي

المطلب الثاني :الأهمية الجغرافية و الإستراتيجية

المطلب الثالث : الأهمية الإقتصادية لإفريقيا

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه إفريقيا

المبحث الأول : أهداف السياسة الخارجية في إفريقيا

المطلب الأول : الأهداف الاقتصادية

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية

المطلب الثالث : الأهداف السياسية و الدبلوماسية

المبحث الثاني : آليات بسط النفوذ الفرنسي على دول الساحل

المطلب الأول : آليات سياسية و عسكرية

المطلب الثاني : آليات إقتصادية

المطلب الثالث :آليات ثقافية

الفصل الثالث : دراسة حالة مالي لفهم التدخل العسكري الفرنسي.

المبحث الأول : مبررات التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المطلب الأول : أسباب التدخل الفرنسي

المطلب الثاني : الهدف من التدخل الفرنسي

المطلب الثالث : التدخل العسكري الفرنسي و ما بعده

المبحث الثاني : موقف القوى الداخلية و الدولية و الإقليمية من التدخل الفرنسي في مالي

المطلب الأول : موقف القوى الداخلية

المطلب الثاني : موقف القوى الإقليمية

المطلب الثالث :موقف القوى الدولية

المبحث الأول : المفهوم العلمي للإستراتيجية و الأمن

في حقل العلاقات الدولية عرفت الإستراتيجية مفاهيم متعددة ومختلفة ,حيث في البداية سادت مفاهيم حصرت مفهوم الإستراتيجية ليشمل كيفية استخدام القوة المسلحةً عموما لتحقيق الأهداف السياسية , ثم قدم الجنرال" أندريه بوفر" إضافته التي أخرجت مفهوم الإستراتيجية من إطاره العسكري إلي إطار أوسع يعتبر القوة المسلحة أحد أبعاده ومجالاته.

وفي نفس السياق كذلك ,عرفت الدراسات الأمنية سيطرة المنظور الواقعي حول مفهوم الأمن الذي عرف تغيرا كبيرا بعد معاهدة وستفاليا 1648 حيث كان مرتبط بالدولة الوطنية أو القومية ، إلا أن نهاية الحرب الباردة وغياب العدو الواضح للولايات المتحدة الأمريكية ساهم في احتدام نقاش نظري بين المنظور الواقعي والمنظور النقدي والليبرالي حول مفهوم واضح للأمن الذي يضيف أبعاد جديدة له وينوع مستوياته ويختلف في تفسيره حسب كل تصور تناول هذا المفهوم.

المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية

إن مصطلح الإستراتجية هو مصطلح ذو أصل عسكري ، ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الإستراتيجية بالحرب وإدارتها وعند ظهور علم الحرب أصبحت إستراتيجية الحرب فرعا من فروعه ، وبدأت الجهود الجادة لتدوين فن الحرب مع نيكولا مكيافيللي الذي آلف كتابا بعنوان"**فن الحرب**" .

ترجع بداية الدراسة العلمية لموضوع الإستراتيجية إلي منتصف القرن الثامن عشر , عندما قام المفكر الانجليزي"**هنري لويد** "في مقدمة كتابه عن تاريخ حرب السنوات السبع, بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الإستراتيجية الحربية, ويقصد بالإستراتيجية في المجال العسكري استخدام القوة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها، ويمكن الإشارة إلى إضافات فكرية ساهمت في تطوير المفهوم وتحديد معناه[1] .

عرف المفكر الألماني "**كارل فون كلاوزفتز**" الإستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب (فحقق كلاوزفتز – ذا التعريف – التواصل بين الوسائل والأهداف في نظرته إلى الإستراتيجية إلا أنه جعل الإستراتيجية حكرا على ميدان القتال بوسائلها وأهدافها.

[1] محمد علي الكردي,المفهوم العسكري للإستراتيجية والتطور التاريخي،العراق، 2011 ،على الموقع التالي : www.kenanaonline.com

وجاء **فون مولتكه** – المفكر العسكري الفرنسي –بنقله نوعية في تعريف الإستراتيجية بأنها إجراء العملية الملائمة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود[1].

فأوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل والغايات وأخرج الإستراتيجية من ميدانها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية وبذلك أطلق العنان للإستراتيجية بجعلها توظف وسائلاً غير حربية لخدمة أغراض واسعة.

ومنذ القرن التاسع عشر تطال المجتمعات بتأثيراتها، بسبب التطور في أنظمة السلاح وإدارة الحروب واستعداداتها، فنجد إن **ليدل هارت** يعرف الإستراتيجية بكونها" فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" ، فالقوة التي فسرت بدلالتها الإستراتيجية تنطوي على أبعاد أكثر سعة من البعد العسكري فأخرج الإستراتيجية من غايتها العسكرية ووسيلتها العسكرية إلى وسيلة وغاية أعم، إلا إن بوفر قد فسر غموض الإستراتيجية بغموض القوة، إذ إن القوة بحد ذاتها مفهوم يتسع في تفسيراته ويغوص في غموضه.

ولما أصبحت الحرب في القرن العشرين حرب الأمة والشعب –بسبب ما أملته الحرب العالمية الثانية من تطورات تقنية في منظومات السلاح وولادة السلاح النووي، وما أملته الحرب الباردة، وحركات التحرر في العالم من تأكيد اعتمادية الحرب على موارد الأمة وإمكاناتها، أضحت الإستراتيجية كذلك إستراتيجية شاملة باستخداماتها لموارد الأمة كافة وشاملة في أهدافها لتحقيق طموحات الأمة فتنادى المعنيون يؤكدون هذه الحقيقة مسبغين على الإستراتيجية مفهوم" **الإستراتيجية الشاملة**"[2] .

وهناك من يرى أن **الإستراتيجية** قد ترتبط بـ :

القوة العسكرية : فهي"قيادة الجنود في وقت الإتصال بالعدو "عند فريديرك موريس ، وأنها قيادة مجمل العمليات العسكرية عند (ريمون أرون) .

وبوسائل القوة : فهي تعني " فن وتوزيع وإستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق الهدف السياسي " عند ليدل هارت.

[1] سامر مؤيد ، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي ، جامعة كربلاء ، العراق ، ص 1 .
[2] المرجع نفسه ، ص 2

وبمفهوم القوة :فهي تعني" فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة عند " لوسيان بواريبه [1]."

ومن الباحثين العرب يعرفها اللواء حسن مطاوع بأنها الاستغلال الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها.

المطلب الثاني : تعريف الأمن

الأمن لغة :هو إحساس الأفراد والمجتمعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر.

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في الق رن الكريم في قوله وسبحانه وتعالى":**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف** " فالأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي .

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم" الأمن "وشيوع إستخدامه ,فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثته فالأمن لم يتبلور ويتطور لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة – منفصلا عن العلاقات الدولية –تطبق عليه قواعد النظرية من وضع للفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، وإختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن بأبعاده المختلفة : الوطني ،المحلي، الدولي[2] .

المطلب الثالث : النظرية الواقعية و الليبرالية للأمن

الفرع الأول : النظرية الواقعية.

يعود الإستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية, حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وظهور على إثر ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائية والمتصارعة وبالتالي إستحالة تحقيق الأمن

[1] سعود صالح ، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر " منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبيلة)، مركز طاكسيج كوم للدراسات للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 ، ص 6 .

[2] نسيمة طويل ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال أسيا ، دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009 – 2010 ، ص 36 .

، وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي ، وبأن الأمن هو حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول.

تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب بسيطرة التصور الواقعي (المدرسة الواقعية) ، التي اختزلها في المجال العسكري، وتنظر تلك المدرسة إلى الأمن من زاوية القوة القومية، إذ رأى الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر الواقعي، مثل (جون هوبز) الذي يرى في حال الطبيعة أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وعليه، إن المنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية (أمن حدودها، وسيادتها، واستقرارها ....) ، كونها الفاعل المركزي _ إن لم يكن الوحيد _ في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي، أما القوة العسكرية فهي الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن[1] .

يمكن إختصار الأفكار الواقعية في ثلاث نقاط رئيسية أن تمثل رؤساء لـ " **المثلث الواقعي الأمني** " على النحو التالي:

-**الدولة:** هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية بإعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.

-**البقاء:** هو الهدف الأسمى لهذه الدولة و أولوية تسبق كل الأهداف نتيجة لإستشعار التهديد المادي الخارجي الموجود.

-**الإعتماد الذاتي** :هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف,خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية.

الدولانية: statism

تشكل السيادة مكونا أساسيا في تعريف الدولة عند الواقعيين , بإعتبارها نقطة الإنطلاق في تفسير السياسة الدولية ، كما تمثل القوة متغيرا مركزيا في البناء النظري الواقعي، فالدولة سواء نظرنا إليها كإطار أو كفاعل ،كحالة أو سلوك,نجد أنها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة.

من هذا الطرح الدولاتي بدأت أولى ملامح تشكل التصور الواقعي للدراسات الأمنية في صورة ضيقة ,حيث نظر إلى أمن الأفراد في إطار العلاقة التبادلية بين السلطة والمواطنين أي من خلال إحتكار العنف من

[1] وليد محمود خالد ، الأمن: تحولات المفهوم ودلالته ، صحيفة فلسطين أونلاين ، 2013 ، على الموقع التالي :
http// :palestine online.com

قبل الدولة، مقابل توفير الأمن للأفراد ، بما معناه أن الأمن كان ينظر له من زاوية دولاتية وبمنظار مشروعية العنف السلطوي[1] .

والحقيقة أن إدراك التصميم الواقعي للدراسات الأمنية يقوم على مرجعيتين أساسيتين :

القوة **power** و الدولانية **statism** .

فقد تعاطى الواقعيون مع القوة في صورها التقليدية وحدودها الضيقة التي تم حصرها في بعدها العسكري فقط دون إيلاء الإهتمام بالأبعاد الأخرى للمفهوم، فهي بنظرهم المقدرة على تحقيق الدولة لأهدافها بإستعمالها القوة أو التهديد بها .[2]

الفرع الثاني : النظرية الليبرالية

الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية،هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي.لكن الليب يراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو، وفقا لـ قولدستين، يتمثل في" تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر" .

وقد وضع الفيلسوف الألماني" **إيمانويل كانط** " أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن ,عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة.

ولا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها. ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي،إلا أن هذا التصور " الكانطي " لا يزال قائما، وقد ثارت العديد من النقاشات حول هذه المسألة، والتي تصاعدت حدتها مع" **نظرية السلام الديمقراطي**" و "**المجموعة الأمنية التعددية**"، فضلا عن

[1] معمري خالد,التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة ،دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ، (مذكرة مقدمة لنيل شاهدة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية) ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 84-85 .

[2] المرجع نفسه ، ص 86 .

" **نظام العصور الوسطى الجديد** " الذي أبرزته سياسات ما بعد الحرب الباردة ، لكن ومهما اختلفت التسميات إلا أن هذه التصورات تشترك في نقطة واحدة وهي أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض.

مع نهاية الحرب الباردة انساقت الدولة (الأمة) تدريجيا بعيدا عن تبني الصيغة القديمة للأمن القومي ساعية إلى إيجاد صيغ أخرى للأمن، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وأزمة التلوث البيئي وغيرها، هذه الأزمات الأربعة تعتبر حساسة جدا للحياة الإنسانية.

بني التصور الأمني لهذا الاتجاه إستنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطية، والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب للحروب ،هي الفكرة التي تبناها" **وودرو ويلسون** "مع بداية القرن العشرين لتفادي إندلاع حرب والحقيقة أن **دويل** لم يتجاهل الإفتراضات الأساسية للواقعية، بل على العكس من ذلك فقد حاول الإنطلاق منها بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل العلاقات بين الدول خاضعة لمنطق القوة والصراع[1] .

لذلك نجد أن نهج السلام الديمقراطي– مثل غيره من الإتجاهات الليبرالية الأخرى – أسس أفكاره من حقيقة أن التوصيف الواقعي للسياسة الدولية ظل قاصرا، لأنه يتعامل من جهة مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي,كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي ،أي دون الأخذ بعين الإعتبار تلك التمايزات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى السلوكات.

[1] معمري خالد ، المرجع نفسه ،ص 94 .

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية و الجغرافية لقارة إفريقيا

المطلب الأول : الأهمية التاريخية و إبراز النفوذ الفرنسي في القارة

لقد عرفت القارة الإفريقية حضارات عدة المعروفة منها وغير المعروفة، وامتدت هكذا على مر العصور والزمن إلى أن بدأ الاحتكاك الأوروبي بالمنطقة، عن طريق الكشوفات الجغرافية، ولقد سبق وأن تواصل الأوروبيون بالأفارقة وذلك عن طريق التجارة، حيث بدأ البرتغاليون يتاجرون على الساحل الغربي في القرن 15، والذين لم يفلحوا بإقصاء البحارة الأوروبيون كالهولنديين والبريطانيون والدانماركيون والفرنسيون، حيث توغل الأوروبيون في إفريقيا عن طريق التجارة التي ساعدتهم كثيرا في اكتشاف الممرات والمناطق المختلفة في القارة الإفريقية حين قاموا ببناء إمبراطورياتهم فيها.

وقد كانت عملية الاستعمار الأوروبي لغرب إفريقيا قد سبقت استعمار شرق إفريقيا بمدة طويلة، وبحدود سنة 1875م كانت مستعمرات سيراليون وساحل الذهب، والمناطق المتاخمة لباثروس ولاغوس تحت الحكم البريطاني، بينما فرنسا تثبت نفسها بإحكام في السنغال.

وفي 1883 – 1885م ضمت ألمانيا كل من الكاميرون وشرق وجنوب غرب إفريقيا لها وبلجيكا حوض الكونغو كافة، هكذا انتقل التنافس بين القوى الأوربية إلى إفريقيا، فخلال القرن التاسع عشر ازداد التوسع الاستعماري وبصفة خاصة في القرن العشرين والسبب المباشر لذلك تحول الرأسمالية إلى الإمبريالية[1].

ومن شأن سيطرة الاحتكار على اقتصاد الدول الرأسمالية أنه يؤدي إلى صراع وحشي من أجل أسواق المستعمرات، والاستيلاء على مصادر المواد الخام وقد حلل لنين في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الاستعمار السياسة الاستعمارية الإمبريالية فقال: " **كلما ازدادت الرأسمالية نموا وتطورا إزداد نقص المواد الخام وازدادت حدة المنافسة والتكالب على مصادر المواد الخام في جميع أنحاء العالم، وازدادت حدة الصراع من أجل الحصول على المستعمرات**".

إن هذا الانتقال أي من الرأسمالية قبل عهد الاحتكار إلى الرأسمالية الاحتكارية يرتبط ارتباطا وثيقا باشتداد الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى على تقسيم أقاليم العالم، وكانت الدول الأوروبية لا تملك حتى سنة

[1] توردوف وليم وآخرون، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة :كاظم هاشم نعمة(طرابلس :أكاديمية الدراسات العليا، ط1،2004 ، ص 14–39 .

1876م من إفريقيا سوى عشر أراضيها، أما في أواخر القرن التاسع عشر فقد تم التوسع الاستعماري بصفة رئيسية، وأصبح الصراع على تقسيم القارة من أهم العوامل في السياسة الخارجية للدول الأوروبية الغربية [1].

الفرع الأول : تطور استعمار القارة:

ارتبط الاستعمار بإفريقيا بتطور الكشوفات الجغرافية، فقد أسس الأوروبيون مراكز تجارية على طول سواحل القارة وأبرزها تلك التي أنشأها البرتغاليون في جنوب إفريقيا، ثم الهولنديون وتعتبر الدوافع الاقتصادية من أبرز وأهم الدوافع الرئيسية وراء فتح والدخول اللقارة، ولكن لا تنفي وجود أسباب أخرى، تشمل الدوافع السياسية والتي أبرزها القوة التي تتمتع بها هذه الدول المستعمرة من وراء البحار، إعلاء شأنها بين الدول الأوروبية الأخرى.

وتعد فرنسا من أهم الدول التي لها مستعمرات في إفريقيا، فلقد بدأت من غرب إفريقيا منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وكذا بريطانيا التي احتلت وسيطرت على منطقة الكاب، في أوائل القرن الماضي، توافد المستكشفون على القارة من جنسيات مختلفة وكشف غموض هذه القارة مما كان حافا في بسط نفوذ هذه الدول الكبرى.

وهناك سبب آخر مهم وهو فتح قناة السويس في سنة 1869 م، وهذا ما أدى إلى فتح الطريق مباشرة من غرب أوروبا إلى شرقها، بالتالي أصبحت الأراضي الإفريقية ذات أهمية (اقتصادية و إستراتيجية كبيرة، جذبت إليها الدول الأوروبية المسيطرة[2].

الفرع الثاني : إبراز تاريخ الاستعمار الفرنسي في القارة:

أولا : في شمال إفريقيا

بدأ النفوذ الفرنسي في المغرب العربي سنة 1830 م، عندما دخلت فرنسا إلى هذا الجزء بحجة القضاء على القراصنة المغاربة، الذين كانوا يفرضون أتوات السفن المارة عبر مضيق جبل طارق، فبعد مرور أربع سنوات كشفت فرنسا عن رغبتها في إنشاء المستعمرات في المناطق الساحلية بالجزائر ، فدخلت في حروب

[1] ي .ساقليق، ج . فاسليف، موجز تاريخ إفريقيا، ترجمة أمين الشريف(القاهرة : دار الطباعة الحديثة،) 1969 ، ص 14 .

[2] J.KI-Zerbo, Histoire général de l'Afrique, éditions UNESCO, 1999,p49.

وصراعات إلى غاية 1847 م، فلقد ركزت فرنسا على الاستيطان في المناطق الساحلية أو المناطق الداخلية، التي كانت بطيئة لأسباب عدة أبرزها الظروف الطبيعية الجفاف وفقر تلك المناطق.

لقد قوبل هذا التغلغل في المناطق الساحلية بحداد من طرف السكان الوطنيين (الجزائريون والمغاربة)، إلا أنه استمرت فرنسا في بسط نفوذها في تلك المناطق ومحاولة ربطها بالداخل، كل هذا ساعدها على اتساع نفوذها من خلال إعلان الحماية على تونس سنة 1881 م[1].

بعدما سيطرت فرنسا على الساحل بدأوا يتطلعون إلى بسط نفوذهم إلى الداخل، من خلال إنشاء المراكز التجارية على سواحل غرب إفريقيا منذ القرن السابع عشر، فاتجهت فرنسا في الخمسينات القرن الماضي إلى إنشاء مشروع الذي يهدف إلى ربط الممتلكات الفرنسية بإفريقيا، ففي سنة 1861 قامت باختراق أراضي السنغال ومنتصف النيجر، تواصلت البعثات العسكرية الفرنسية، في هذه المناطق فرضت قيام معاهدات إقامة قلاعا عسكرية في مناطق إستراتيجية (مقر باماكو)، واستمر التوغل الفرنسي نحو الداخل ولم يبقى سوى ساحل العاج بسبب مقاومة السكان وكثافة الغابات، وبحلول عام 1883م امتد النفوذ الفرنسي إلى "تمبكتو"، وأعلن قيام الاتحاد إفريقيا الفرنسية في 1904م، ليشمل الركائز العوانية الساحلية (السنغال– غينيا وساحل العاج وداهومي)، إضافة إلى أربع مناطق داخلية وهي فولتا العليا ومستعمرة النيجر والسودان وموريتانيا، وبالتالي قيام الإمبراطورية الفرنسية الكبرى في غرب إفريقيا.

ثانيا: إفريقيا الاستوائية:

يتمركز الوجود الفرنسي على ساحل إفريقيا الاستوائية، في شمال مصب نهر الكونغو إلى نصف القرن الأول من القرن التاسع عشر، وامتد النفوذ الفرنسي تدريجيا إلى الداخل بخط بطيء كما كان الحال في غرب إفريقيا، فاشتهرت هذه المنطقة باسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية، التي تظم كل من(حوض التشاد وأجزاء من الصحراء الكبرى، حتى مرتفعات التبستي[2]) .

[1] ي . ساقليق ، مرجع سابق، ص16 .

[2] حمدان، مرجع سابق، ص209-208 .

ثالثا : شرق إفريقيا

ظهر الاهتمام الفرنسي شرق إفريقيا بحدود الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما أنشأت فرنسا في سنة 1880 م قاعدة عسكرية في أبوك، المطلة على البحر الأحمر وفي الشمال عرف بالصومال الفرنسي . أعلنت الحماية على قلة من المناطق التي تشكل أهمية إستراتيجية، بوجود الموانئ حيث تحكم بمضيق باب المندب، وأنشأت كذلك سكة حديدية تمر من ميناء جيبوتي حتى أديس بابا سنة 1926 م[1] .

المطلب الثاني :الأهمية الجغرافية و الإستراتيجية.

الفرع الأول : الموقع و الأبعاد

تقع إفريقيا بين العروض الجغرافية 5. 37 درجة شمالا و 34.5 درجة جنوبا وبين خطي 17° غربا، 51° شرقا [2]، وأقصى امتداد للقارة شمالا هو رأس أجولاس، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق المحيط الهندي والبحر الأحمر، ومن خلال ذلك يتوقع تنوعا للأقاليم النباتية والزراعية، ويكاد خط الاستواء أن يقطعها إلى قسمين متساويين مما جعل القارة استوائية مدارية وشبه مدارية، يقطع مدار السرطان في الشمال ومدار الجدي في الجنوب، تبلغ المسافة بين أقصى نقطة في الشمال نحو التي تليها في الجنوب حوالي 7980كم، بينما أقصى إمتداد شرق غرب فحوالي 7756كلم، من الرأس الأخضر في السنغال إلى رأس جوارد قوي في الصومال، ومن خلال هذه المسافات يتضح إمتدادها الشاسع [3].

إفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم وثاني أكثر القارات إكتظاظا بالسكان، تبلغ مساحتها 30.37 مليون كلم بما في تلك الجزر المجاورة، وتغطي ستة بالمائة من إجمالي مساحة سطح الأرض و 2.4 بالمائة من إجمال مساحة أراضيها[4]، تحيط بها مياه البحر والمحيطات من جميع أطرافها.

يقدر طول سواحل إفريقيا بنحو 30000 كلم، أطولها سواحل المحيط الأطلسي وبسبب ذلك فإن سواحل إفريقيا قليلة الخلجان المتعمقة في البر ورؤساء البارزة المتوغلة في البحر، حيث تتعدم فيها أشباه الجزر الطويلة

[1] J.KI.OP.CIT.P 56.

[2] الموقع الفلكي والجغرافي لقارة إفريقيا، في الموقع:
https://sites.google.com/site/www.sarasaso1011com/almwq-alfll-waljghafy-loparteafryqya

[3] قارة إفريقيا، في الموقع : www.geo2all-man9.com/t4922-topic (18:11 ، 12/01/2017) .

[4] إفريقيا، في الموقع: www.marefa.org/(إفريقيا ، 18:45 ، 12/01/2017 .

والضيقة، وتقل على إمتدادها التعاريج الأمر الذي أدى إلى انخفاض شبه السواحل لمساحة القارة إلى نحو 40.001 كلم، لكل كيلومتر مربع واحد .

الفرع الثاني : السكان

تمثل القارة نحو خمس مساحة الكرة الأرضية بنسبة 20.4% وهذا يجعلها تأتي بعد آسيا من حيث المساحة، يبلغ عدد سكان إفريقيا حسب إحصائيات 2016 إلى 1.216مليار نسمة في حين أن الكثافة السكانية تقريبا هي 30.37 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، تدل التقديرات على أن هناك زيادات في السكان تبلغ نحو 2.4% سنويا تختلف من منطقة إلى أخرى [1] .

المطلب الثالث :الأهمية الاقتصادية لإفريقيا

الفرع الأول : أهم الثروات التي تزخر بها القارة

رغم فقر إفريقيا الذي يعيش فيه أغلب سكان القارة، إلى أنها تحظى باهتمام العديد من الدول الكبرى، لما تزخر به من ثر وات و كنوز طبيعية متنوعة ومختلفة، ولعلى هذا التنوع و الثراء هو أبرز سبب للاستعمار المستمر للقارة، وهو أيضا التفسير المنطقي للتدخل العسكري الغربي في القارة .إذ تتنوع ثروات إفريقيا وتختلف من منطقة إلى أخرى أهم هذه الثروات نجد:

أولا : البترول والغاز الطبيعي:

تملك إفريقيا حوالي 124 مليون برميل من احتياطي النفط بحوالي 12% من إجمالي النفط العالي بانتظار ما سوف يكتشف في المستقبل في 2011 ثم إنتاج حوالي 9.4 مليار برميل من البترول، تتواجد هذه الثروة بكثرة خاصة في كل من: نيجريا – الجزائر – ليبيا – أنغولا– السودان – جنوب إفريقيا والغابون % 3.22 من إنتاج القارة يتم تصديره للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 14% إلى كل هذا الصين والاتحاد الأوروبي والهند.

[1] **مرجع سابق :** www.geo2all-man9.com/t4922-topic .

ثانيا : اليورانيوم:

تحتوي القارة الإفريقية على كميات هائلة من عنصر اليورانيوم، بحوالي % 18 من الإنتاج العالمي أبرز الدول المنتجة له نجد كل من النيجر، ناميبيا، جنوب إفريقيا تملك القارة ثلث إجمالي احتياطات العالم من هذا المورد[1] .

ثالثا : الذهب:

في 2008 أنتجت إفريقيا حوالي 483 طن من الذهب بحوالي 25% هذا الإنتاج الإجمالي للعالم، تملك القارة إحتياطات من الذهب حوالي 50% من إجمالي الاحتياط العالمي.

رابعا : الألماس:

تتصدر إفريقيا سوق الألماس العالمي تقوم بإنتاج حوالي 40% من إجمالي الألماس عبر العالم، وتعتبر جنوب إفريقيا وأنجولا وناميبيا من أبرز الدول المنتجة للألماس، والمدهش أن أغلب الحروب الأهلية والنزاعات التي تقع بالقارة، يتم تمويلها بعائدات تصدر الألماس حتى أطلق عليه تسمية (ألماس الصراعات) ، كذلك تنتج إفريقيا معادن أخرى مثل البلاتين حوالي 80%، من إجمالي الإنتاج العالمي، أما الحديد فتنتج حوالي 9% من إجمالي الإنتاج العالمي.

كما تملك القارة ثروات أخرى أبرزها الخشب، حيث تملك إفريقيا غابات كبيرة للإنتاج الأخشاب بكميات كثيرة حوالي 6% من إجمالي الإنتاج العالمي، وهي نسبة كبيرة مقارنة ، بالقارات الأخرى، تنتجها كل من إفريقيا الوسطى الغابون –غينيا –الكاميرون، تنتج أخشاب ذات جودة عالية تصدرها إلى كل من الاتحاد الأوروبي – الصين – إسرائيل.

خامسا : الثروة المائية :

حيث تملك القارة حوالي 4 ألاف كيلومتر مكعب، من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي % 10 من مصادر المياه النقية المتجددة في العالم، وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تعيش معاناة فيها، حيث تحتوي القارة على أنهار منها النيل الذي يعتبر أعظمها حيث يقدر طوله بـ 6695

[1] علاء الدين، إفريقيا ثروات بلا حدود، في الموقع:
https://www.sasapost.com/amazing-resources-in-Africa (01/03/2017 ، 20 :30)

كيلومتر، ويترا وح متوسط تصريفه السنوي من 84 مليار إلى 92 مليار متر مكعب، ونهر الكونغو الذي يعتبر ثاني أنهار إفريقيا من حيث الطول، وهناك أنهار أخرى كنهر النيجر، الزائير، الأورانج، وتعرف أيضا تواجد بحيرات كبحيرة فيكتوريا، وهي أكبر بحيرات العالم مساحة تبلغ 69 ألف كيلومتر مربع[1] .

الفرع الثاني : النشاط الاقتصادي في إفريقيا:

يوجد تنوع كبير في الواقع الاقتصادي في إفريقيا بين الدول، كما يوجد تباين واختلاف من إقليم إلى آخر داخل هذه الدول، حيث تعتبر جنوب إفريقيا وفقا للمعايير الاقتصادية من كما أن القطاعات الاقتصادية المختلفة بها أكثر توازنا عن ، الدول المتقدمة أي دولة أخرى في القارة، هذا من جهة، لكي يمكننا أن نتطرق إلى بعض الملامح الهامة والرئيسية التي يتسم بها النشاط الاقتصادي في القارة يظهر في:

1-**التخلف** :حيث تعتبر القارة من القارات المتخلفة، كما أنها بطيئة التقدم إذا ما قيمت بأي معيار في مجال التقدم الاقتصادي، فمازال جزء كبير من القارة يخضع لنمط الإنتاج المعيشي، كما أن النشاط السائد في معظم أنحاء القارة هو الاستراتيجي كما أن إنتاج القوى المحركة والصناعية يتطور بدرجة غير سريعة، حيث يوجد نقص واضح في الخبرة الفنية، بالتالي فإن الحاجة السياسية إلى توسيع التعليم، إذ أن معظم الأقطار الإفريقية لا يوجد بها إلا مدارس عليا قليلة، وبالتالي تعدد خرجي الجامعات قليل جدا، ما يؤدي إلى انتشار الأمية.

الاقتصاد المعيشي والتبادلي : تتميز قارة إفريقيا بتعايش أو حتى تجاوز أنواع متناقضة من الاقتصاد، ونشر معظم هذه الأنماط الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصادي التبادلي، إذ قدرت المساحة الخاضعة للاقتصاد المعيشي بحوالي % 69 من المساحة الكلية المزروعة في إفريقيا المدارية، ويعيش عليها حوالي % 60 من السكان الذكور الذي يزيد عمرهم عن الخمسين عاما، وقد انخفضت هذه النسبة في السنوات التالية، وقد جاء تقرير أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية عن إفريقيا : أنه يوجد بالقارة نظامان أساسيان على طرفي نقيض في كلا النظامين، يوجد الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الحديث[2] .

- **ففي النوع الأول** نجد: أن النظام التبادلي التجاري قد أصبح النظام السائد حيث أنه حل محل جزء أو أجزاء الاقتصاد التقليدي، وذلك في الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير، ومن الدول التي تدخل بشكل واضح في هذا

[1] علاء الدين، مرجع نفسه .
[2] عبد، الجواد شويق فاروق وآخرون، الموسوعة الإفريقية الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية 1999 ، ص 243-244 .

النوع من الاقتصاد :غنيا ساحل العاج، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجريا، تشاد جمهورية إفريقيا الوسطى أوغندا، تنزانيا.

– **أما النظام الأساسي الثاني** :فإنّه يتميز باقتصاد تبادلي يطغى عليه رأس المال الأجنبي والمشروعات الأجنبية ويعمل برأس مال كبير، وطرق استغلال متقدمة في التعدين والمشروعات الزراعية، ويدخل في هذا النظام: الجمهورية جنوب زمبابوي و زمبيا وكينيا وبالطبع جمهورية جنوب إفريقيا .

ويؤدي الانتقال من النظام التقليدي إلى التبادلي الحديث إلى وجود بعض المشكلات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، حيث أنّ النظام القديم يتعارض بطريقة مباشرة مع الاتجاهات الحديثة الاقتصادية، والملاحظ أن الدول التي تدخل في النظام التقليدي تتحرك نحو الاقتصاد الحديث، ويؤدي هذا إلى تغيرات في هيكل الاقتصاد القديم .أما الدول التي تدخل في النظام الثاني فإنّ النتيجة هي تدهور وانهيار الأشكال الاقتصادية السابقة وسيادة النظام التبادلي الاقتصادي الحديث[1].

[1] عبد الجواد شويق فاروق وآخرون ، المرجع نفسه ،ص 243 .

المبحث الأول : أهداف السياسة الخارجية في إفريقيا

المطلب الأول : الأهداف الإقتصادية :

تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، و بالتالي تكمن قيمة ثروات الجنوب فى أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، وأنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ علي صناعاتها ولمزيد من الاستفادة الاقتصادية من القارة [1] ، قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الإفريقية إلي أربع مجموعات رئيسية وكانت

المجموعة الأولى مكونة من المستعمرات فيها التي تمثل العامل الرئيسي في ازدهار الاستثمارات الفرنسية، مثل: السنغال الكوت ديفوار، الجابون، الكاميرون.

أما المجموعة الثانية فكانت تتكون من دول أفقر ولكنها قد تزدهر بالنسبة لمواردها الاقتصادية، وتتمثل أهميتها الكبرى فى موقعها الاستراتيجي، ونذكر علي سبيل المثال: تشاد، موريتانيا، إفريقيا الوسطي.

أما المجموعة الثالثة فتكونت من الدول الإفريقية التي كانت قد ابتعدت بنظمها الاقتصادية والسياسية عن دائرة الدول الغربية، وقد بلغت الاستثمارات فيها الحد الأدني لها في الثمانينات، ونذكر منها: بنين ومدغشقر.

أما المجموعة الأخيرة فكانت الدول الإفريقية التي لم تخضع في يوم من الأيام للسيادة الفرنسية والتي تضم أرضها كنوزا من الثروات الطبيعية المختلفة وقد نفذت إليها فرنسا تدريجيا منتهزة فرصة إما وحدة اللغة التي تجمع فرنسا بالمستعمرات البلجيكية السابقة، وإما ضعف الدولة المستعمرة القديمة كبلجيكا وبريطانيا والبرتغال، ونذكر علي سبيل المثال: الكونجو الديمقراطية، رواندا، بوروندي، أنجولا، موزمبيق، كينيا، زيمبابوي نيجيريا، موريشيوس، سيشل، ليبيريا، سيراليون، وجنوب إفريقيا[2] .

[1] حمدى عبد الرحمن، افريقيا والنظام الدولى :جدلية التهميش والنهوض، السياسة الدولية، العدد 200، المجلد 50، ابريل 2015 ، ص 132،133.

[2] اجلال رأفت، السياسة الفرنسية فى افريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية ، العدد 145 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو 2001 ، ص8 .

وتأسيسا علي هذه السياسة، اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي ألف وخمسمائة شركة، وقد تركزت المصلحة الإقتصادية الفرنسية في إفريقيا في العناصر الأساسية التالية:

1. الوصول إلي الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية، كالهيدروكربير واليورانيوم ومن المعروف أن المخزون من هذه الموارد في القارة الإفريقية كبير بالقياس إلي المخزون العالمي[1] .

2. السيطرة علي المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، فمثلا تعطي القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي بالغ الأهمية علي المستوي الاستراتيجي والتجاري وذلك لمشاطأته للملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلي ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[2] .

3. شكل التسلل السوفيتي إلي القارة الإفريقية في السبعينات والثمانينات، خطر علي مصالح المعسكر الغربي وبخاصة فرنسا ومن ثم كان هدف فرنسا في تلك الحقبة هو منع انتشار النفوذ السوفيتي في القارة، أو علي أقل تقدير الحد من انتشاره فلما انتهت الحرب الباردة، وسقط الاتحاد السوفيتي، أصبح الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصالح الفرنسية في إفريقيا هو:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن ترمي بثقلها في القارة منذ مطلع التسعينات[3] .

ثانيا: الإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينات في القارة الإفريقية وجدير بالذكر أن نسبة المسلمين في الدول الفراكوفونية تتراوح بين 100% في جيبوتي و 58% في تشاد مرورا بالسنغال حوالي 90% مما يشكل بيئة صالحة لانتشار الإسلام السياسي ، ومن ثم يصبح هدف فرنسا هو إحاطة ساحل الصحراء الإفريقية الكبرى حتى تمنع تسرب الإسلام السياسي إلي الجنوب وتستطيع فرنسا إلي حد معقول القيام بهذه المهمة اعتمادا علي تواجدها في دول غرب ووسط إفريقيا، وتحالفها مع القادة الأفارقة التقليدين مثل في تشاد و الجابون ومالي والنيجر.

[1] إفريقيا والنظام الدولى : جدلية التهميش والنهوض، مرجع سابق.

[2] السياسة الفرنسية فى افريقيا جنوب الصحراء،مرجع سابق.

[3] سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، مرجع سابق.

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية

أما من الناحية الإستراتيجية والأمنية فبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت السياسة العسكرية الفرنسية من منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة والحد من انتشاره، إلى التصدي للخطر الذي يهدد مصالحها في القارة متمثلا في القوى الدولية والإقليمية الصاعدة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والإسلام السياسي والعنف القومي والديني الذي تزايد منذ التسعينيات من القرن الماضي ، خاصة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرانكفونية مرتفعة[1] ، كما أن فرنسا تسعى إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض أنحاء القارة كقاعدة جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الجنوبي، وهو الممر المائي بالغ الأهمية علي المستوي الاستراتيجي والتجاري وذلك لتواجده لمحاكاته شواطئ الملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلي ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. ان الأزمة في إفريقيا الوسطى، والحرب في مالي والصعود بالقوّة لمجموعة بوكو حرام في غرب إفريقيا، كلّها عوامل تدفع نحو تغيير قواعد اللعبة فيما يخص الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الفرنسية في المنطقة، ففي البداية كان التواجد العسكري الفرنسي آنيا، أما اليوم فهناك اتجاه كبير نحو انتشار دائم وأكثر إستراتيجية للقوات الفرنسية لتغطية أكبر مساحة ممكنة من دول المنطقة[2] .

فى الفترة الأخيرة نجد أن فرنسا قد توجهت إلى إنشاء قواعد عسكرية من اجل منع هجمات المحافظة على النظم الحاكمة التي تضمن لها هيمنتها ، حيث تمتلك فرنسا 6 قواعد عسكرية ثابتة في القارة الأفريقية، أبرزهم 3 قواعد في غرب أفريقيا في داكار "السنغال"، وأخرى في الجابون، والثالثة في أبيدجان عاصمة ساحل العاج، فضلا عن القاعدة العسكرية الموجودة في جيبوتي، وفي بانجي في أفريقيا الوسطى، ونجامينا عاصمة تشاد، بينما تتواجد بأحجام مختلفة في دول أفريقية أخرى مثل النيجر ومالي وموريتانيا. وهى تسعى من خلال تلك القواعد الى تأمين منطقة شمال افريقيا من أي أنشطة إرهابية، من خلال صد هجمات الجماعات المسلحة في إفريقيا خاصة تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب، بسبب إمكانية انتقال تلك الهجمات الى الحدود الأوروبية،

[1] جواد بشارة ،النفوذ الفرنسي في أفريقيا والمنافسة الأميركية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي ودورهما في هذا التنافس على النفوذ في القارة السوداء، مركز الدراسات العربي الأوروبي بباريس، (الحوار المتمدن، العدد: 246 ، 14/9/2002) على الموقع : http://www.ahewar.org

[2] عصام محمد عبد الشافي، القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 197، المجلد 49 ، يناير 2014 ، ص34 .

وكذلك من اجل تقليص تجارة المخدرات والتي قد تمتد إلى أوروبا أيضا ، وأيضا من اجل تأمين طرق التجارة القانونية عبر الصحراء الإفريقية[1].

كذلك تسعى فرنسا إلى تأمين آبار النفط لضمان تدفقها إلى الأسواق الفرنسية ، والحصول على حصة كبرى فى سوق السلاح لدول المنطقة ، كذلك تحاول فرنسا استغلال الموقع الجغرافي المتميز للقارة اللا إفريقية عامة ولمنطقة الساحل الإفريقي خاصة والذي يمتد كخط فاصل بين افريقيا الشمالية وافريقيا جنوب الصحراء، فهو بمثابة معبر تجارى بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر المتوسط من جهة اخرى، ويمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربى المطل على المتوسط [2].

من ثم فإن فرنسا عززت من تواجدها العسكري ونفوذها في كثير من دول القارة الأفريقية مثل ساحل العاج وجيبوتي والسنغال والكونغو والصومال والجابون، فضلا عن عديد من البلدان الأخرى الصغيرة من القرن الأفريقي إلى وسط القارة التي كانت قديما جزءا من مستعمرات فرنسا في أفريقيا، فقد قامت فرنسا بتوقيع عدد من المعاهدات الدفاعية المشتركة والتحالفات لخدمة مصالحها وتكبيل القارة الأفريقية حيث تسمح لفرنسا بالتدخل عسكريا في أي دولة تطلب منها مساعدتها على الفور، فوقعت 121 اتفاقية تعاون ودفاع عسكري على امتداد القارة مثل تشاد وزائير عام 1996[3] .

المطلب الثالث : الأهداف السياسية والدبلوماسية:

تسعى فرنسا لتحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية حيث تهدف إلى إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، والحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الأفريقية الموالية لها، يمثل الحفاظ علي استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة، فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مد ى قدراتها علي السيطرة علي شعوبها، ويؤدي هذا الاستقرار إلي ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة ، وقد ظلت أفريقيا إحدى أهم دوائر

[1] الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015، متاح على الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html

[2] القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا، مرجع سابق.

[3] السياسة الفرنسية فى افريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق.

السياسة الخارجية الفرنسية وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" عام 1994 أنه "بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"، واهتمام فرنسا بأفريقيا يتضح في أكثر من مؤشر، فالجالية الفرنسية في أفريقيا تعد أكبر جالية أجنبية ووفقا للإحصائيات في عام 1996 بلغ عددها حوالي 114 ألف فرنسي، كما تحصل أفريقيا على 49% من إجمالي مساعدات فرنسا الخارجية ما يوازي 3.5 مليارات دولار.

وعلي المستوى الدبلوماسي، تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الإفريقية مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبري دائمة العضوية فيه. واعتماداً على مبدأ أن الدولة تصبح قوة سياسية كبري حينما تصل إلي التأثير في التوازن الدولي بقوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، فقد سعت فرنسا إلى تحقيق ذلك من خلال هيمنتها على معظم دول القارة الإفريقية [1].

وقد استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلابة مركزها في الدءوبة للتمسك بما تبقي لها من نفوذ في القارة، وحرصها علي الاستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في إفريقيا حتى تفرض هيمنتها من جديد وتزاول نشاطاتها العسكرية والسياسية والثقافية من جديد في تلك المنطقة، وكذلك مواجهة التوغل الصيني والروسي في تلك القارة والذي بدأ في الزيادة مؤخراً [2] .

[1] أميرة محمد عبد الحليم، دوافع جولة اوباما الإفريقية، السياسة الدولية، العدد 202، أكتوبر 2015 ، المجلد 50 ، ص151.

[2] محمد محمود السيد، مؤتمر افريقيا: تفاعلات الصراع وآفاق النهوض، السياسة الدولية، العدد195، يناير 2014، المجلد 49 ، ص 192 .

المبحث الثاني : آليات بسط النفوذ الفرنسي على دول الساحل

استغلت فرنسا حاجة بعض الأنظمة الإفريقية للمساعدات الغربية، وخشيتها من تنامي النزاعات الإسلامية المتطرفة بدعم هذا التوجه الجديد في محاربة الإرهاب على الساحة الإفريقية، إلا أن المساعي الظاهرية لفرنسا في حفظ الأمن تخفي نوايا جدية لعودة فرنسا إلى إفريقيا .حيث أنشأت كما وسبق أن ذكرنا أعلاه شركات عديدة فإن أحد الأهداف الكبرى للتدخل الفرنسي في مالي ربما يتمثل في قطع الطريق أمام تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا.[1]

فالملاحظ أن فرنسا تعمل على تثبيت مكانتها في إفريقيا، حتى إن كان عن طريق خلق فوضى، فحسب مقولة لفرانسوا ميتران في بداية الخمسينات من القرن الماضي حين كان وزيرا لفرنسا ما وراء البحار في الجمهورية الرابعة" :**دون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ خلال القرن الواحد والعشرين**" يبدو أن الإستراتيجية الفرنسية الجديدة تقوم على صناعة تاريخ فرنسا الاستعماري من جديد.

المطلب الأول : آليات سياسية و عسكرية

تسعى فرنسا على الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منطقة الساحل، أو ما يعرف بمنظومة الدول الفرونكوفونية بإفريقيا، وهذا في ظل تصاعد التنافس على المنطقة بين القوى الكبرى كل طرف يسعى لبسط نفوذه[2] .

وتسعى أساسا فرنسا إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية في المنطقة، تفاديا لنشوب حروب ونزاعات بين الأقليات والعرقيات فهي تعمل على مساندة الأنظمة القائمة القوية، رغم سلبياتها وهذا ما يؤدي إلى ازدهار وتطوير مختلف استثماراتها في المنطقة، فبوجد هذا الدعم من قبل فرنسا لهذه الدول يسمح لها بتقوية وجودها و حضوضها في المنطقة، وكذا بالحفاظ على مكانتها في مجلس الأمن كدولة كبيرة، ذات علاقات تربطها بمختلف دول العالم، بالتالي الحفظ على عضويتها في مجلس الأمن.

[1] ربح لونيسي، الصحراء الكبرى في الاستراتيجيات الدولية، على الرابط :
www.ahewar.org/debt/show.art-asp?aid=540717 (25/05/2017)

[2] حسين الزاوي،" فرنسا والرهانات الدفاعية"، في الموقع:
https://cfrigatenus.net/node/15242 (20/04/2017, 12 :00)

بهذا بنت فرنسا علاقات مختلفة في منطقة الساحل، ولكي تصبح قوة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، رغم التنافس الكبير حول هذه المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين[1] .

بالتالي أصبحت منطقة الساحل أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت إلى حسابات فرنسا، وان كان المبرر لهذا الاهتمام، هو الوضع الأمني المتأزم في الساحل الإفريقي، وما تحتويه المنطقة كذلك على تهديدات وتحديات على الأمن الدولي، فالمنطقة بحسب هذه الأوضاع تحتاج إلى دعم سياسي تنموي بحكم إفتقارها للإمكانيات اللازمة لإحداث هذا التطوير والتغيير في الأوضاع.

ظلت فرنسا تركز في علاقتها مع المنطقة على رصيدها التاريخي، وبقيت تعتمد مع ما يمكن أن تسميه برصيد قوتها الافتراضي والمعنوي، لأن قوتها العسكرية تقلصت مرات عديدة في مرحلة التسعينات من القرن الماضي، بالتالي باتت منشغلة بتطوير عقيدتها العسكرية بشكل يتماشى مع الرهانات والتحديات الجديدة، خاصة أمام الإرهاب والواقع السياسي الذي أفرزه الربيع العربي، من منطقة الساحل هو أمر لا يتجزأ من الأمن الداخلي لفرنسا، بسبب وجود مجموعة من الروابط المشتركة منها سكان أو الرعايا الفرنسية أغلبيتهم ينحدرون من أصول إفريقية[2] .

ولقد ترجم هذا الوضع الأمني الخاص في المنطقة الساحل إلى مقاربة أمنية وهي قواعد عسكرية دائمة في المنطقة خدمة لأهدافها خاصة الاقتصادية منها، أي عودة شريكاتها إلى المنطقة لتنشط بعدما رحلت في وقت سابق بسبب انعدام الأمن، وأهم هذه القواعد نجدها في منطقة الساحل مثل قاعدة" سرفال "بمالي و"ابريفيه " في" الشتاد "و"سابر" في بوركينافاسو.

إذن هذا الارتباط بين فرنسا والدول المنطقة يعون أساسا لضعف جيوشها النظامية ومحدودية قدرتها لعسكرية مبررة بمصالح فرنسيه بالمنطقة، خاصة الاقتصادية كما سبق ذكره، فهي تسعى لتغطية أكبر مساحة ممكنة وفي هذا الصدد هناك العديد من الاتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الانتشار العسكري وقواعدها الناشطة والمتواجدة في غرب ووسط إفريقيا، فهي تعطي أهمية كبيرة للمنطقة خاصة

[1] عصام عبد الشافعي، معضلة الأمن في الساحل والصحراء : الأسباب ولواجهة، **سياسة الدولية**، العدد 195 ، القاهرة، 2014، ص 94 .

[2] محمد رجب، التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا، محاربة الإرهاب المصالح، "العرب"، العدد 9790 ، 07 جانفي 2015 ، ص7.

بمستعمراتها كما هو الحال في التشاد، التي أرادت خلق قاعدة عسكرية من خلال إشعال فتيل الحروب الأهلية بإعطاء حق السلطة للأقلية المسيحية ضد الأغلبية المسلمة[1] .

الفرع الأول : القواعد العسكرية :

تملك فرنسا في سنة 1960 حوالي مائة قاعدة عسكرية في قارة إفريقيا، لكن بارتفاع التكاليف والتطور التكنولوجي اضطرت فرنسا إلى تصفية هذه القواعد لتصل اليوم إلى ستة قواعد عسكرية فقط.

وفي ظل التطور والتغير في النظام العالمي، أوجبت فرنسا ضرورة تطوير سياستها في التعاون العسكري بالمنطقة، حيث قامت برسم خطة جديدة تقوم على أساس إنشاء قوة خاصة للتدخل السريع في مناطق النزاعات والصراعات، تتدخل في المناطق المتضررة بالتعاون مع القواعد المتبقية، أبرز تدخلاتها كانت برواندا سنة 1994أثناء حرب الإبادة الجماعية لعرق التوتسي، هذا التدخل لصالح حكومة الهوتو أيضا تدخلت بالنيجر سنة 1996و التشاد... ألخ .

الفرع الثاني : اتفاقية الدفاع العسكرية

عقدت فرنسا الكثير من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية أبرزها كانت مع كوت ديفوار، الجابون، السنغال، أما بخصوص الدول التي لم تعقد معها اتفاقيات فمن المسموح لها طلب المساعدات العسكرية في ظل وجود الأزمات، كما فعلت التشاد في سنة1996 .

الفرع الثالث : برنامج Recamp

أحدثت فرنسا تغيرات على سياستها العسكرية في السنوات الأخيرة، خاصة في فترة السبعينات، بعد فشل سياستها في التدخل المباشر في بعض الدول بالتالي، أعدت برنامج أسمته "Recamp" برنامج يقوم أساسا بتقديم المساعدات الفرنسية ، للدول الإفريقية لكن من خلال دعم المؤسسات الدول الإفريقية، هادفة بذلك للاستقرار و الأمن في القارة، وهذا يعود لمحدودية القدرات لهذه الدول، وفي ظل هذا البرنامج تقوم بفرنسا بتدريب الجنود الأفارقة، على حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب الأهلية من حيث سخرت فرنسا، لهذا البرنامج حوالي مئة وثمانون مليون فرنسي، تمثل نسبة20 مجمل ميزانية التعاون العسكري الفرنسي

[1] عصام عبد الشافعي، مرجع سابق ص 95 .

الإفريقي، وفي بداية هذا البرنامج لم ترحب به الكثير من الدول خوفا من أنه عبارة عن سياسة جديدة للسيطرة لكن تلاشت هذه المخاوف بمشاركة دول وسط إفريقيا بهذا البرنامج[1] .

وأغلب التدخلات في المنطقة، كانت فرنسية مثل تدخلها في التشاد جانفي 2009 لإنقاذ حكم الرئيس "أيدريس ديبي" "Idris Deby" الذي كان على وشك السقوط أثناء الأزمة، وكذلك التدخل في 2011 لإسقاط حكومة" نور غباغبو"، ضد الرئيس الحالي" أحسن واتارا" في كوت ديفوار، كذلك قامت بتدخل سريع في المالي بالتنسيق مع الإكواس بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي السابق" أمادو توماني وهنا هذا التدخل عبارة عن نقل قضية الطوائف في مالي من هيئات إفريقية إلى مجلس الأمة[2] .

منطقة الساحل الإفريقي تعد إحدى أهم المناطق لما تتمتع به من ثروات ومعادن هامة، بالمقابل تصنف إحدى بؤر التوتر في العالم بالنظر إلى الأزمات والصراعات التي تعيشها المنطقة، كما يمكن اعتبار المنطقة ساحل للأزمات ومصدر للمشاكل المرتبطة بالاستعمار، وتدني مستويات المعيشة لما تعاني من غياب التكامل والعجز في خلق التجانس بين الأقليات وما فتح المجال للتدخل الأجنبي بالمنطقة[3] .

إذن منطقة الساحل منطقة تناقضات، وهذا راجع لإمكانياتها الطبيعية وبين الوضع الذي تعيشه شعوبها وعدم الاهتمام بالعامل البشري كفاعل أساسي للتنمية والتغيير.

المطلب الثاني : الأليات الإقتصادية

تتمحور أساسا المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق للنشر وتوزيع السلع الفرنسية المصنعة، والبحث عن الموارد الأولية للتنمية الصناعات الفرنسية المدنية في إفريقيا، فهي تعاني من نقص كبير في الموارد الأولية على أراضيها، وهي مضطرة لبحث عنها لسد النقص في خارج حدودها للحفاظ على صناعتها، وتعتبر إفريقيا بالنسبة لفرنسا خاصة منطقة الساحل المجال الوحيد المفتوح لبسط نفوذها والبعد عن المنافسة الدولية للاستفادة الاقتصادية من القارة.

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، قسم الدراسات الإفريقية، على الرابط :
www.politics-dz.com/threads/alsias.alfrinsi.fe-afriqia.3107 على الساعة (00: 20 ;24/04/2017)

[2] علاقات فرنسا بإفريقيا منذ انتهاء الحرب لباردة، موسوعة مقاتل الصحراء في الموقع:
www.almoqatel.com

[3] إجلال أ رفت،" السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية ، العدد 145 ، جويلية 2012 ، ص 10 .

لجأت فرنسا إلى تقسيم الدول إلى مجموعات أثناء فترة الحرب الباردة، المجموعة الأولى هي التي لها قدر كبير في تطوير وازدهار استثمارها وهي :السنغال، الكوديفوار، الغابون، الكاميرون، أما المجموعة الثانية فتتكون من دول فقيرة لكنها تستفيد فرنسا منها من خلال استغلال مواردها المعدنية وهي التشاد، موريتانيا، إفريقيا الوسطى، أما المجموعة الثالث، فتتكون مندول إفريقية ليست لها سيادة، ذات موارد متنوعة وقد دخلت إليها من خلال انتهاز فرصة إما وحدة اللغة، أو ضعف الدولة المستعمرة لها مثل الكونغو ورواندا، كينيا، السيشل، ليبيريا، واعتمادا على هذه السياسة اتسعت المصالح الفرنسية عبر القارة خاصة الساحل الإفريقي حيث بلغ عدد شريكاتها إلى حوالي خمس مئة شركة[1] .

المختصة في استخراج النفط والتنقيب على الغاز بمختلف أنواعه total شركة توتال هي الأخرى توسع من مجالها الاستثماري بشمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر وليبيا، ولعل ما حدث في منطقة عين صالح الجزائرية العام الماضي حول الغاز الصخري، يعكس تشبث الشركات الفرنسية بالمناطق الغنية بالثروات والمعادن رغم الاحتجاج والرفض الشعبي لها.

وفي تقرير حول الموازنة المالية لوزارة الدفاع، أنفقت فرنسا أكثر من 870 مليون يورو عام 2012 في عملياتها العسكرية، مقابل 2.1 مليار دولار عام 2011 ، وقدرت موازنة عام 2012انفاق حوالي 630 مليون يورو، قبل الإعلان عن التدخل شمال مالي في يناير من نفس العام، ولهذا يفسر بعض المحللين السياسيين أن دولة مثل فرنسا لها نزعة استعمارية ورغبة في البقاء للسيطرة على مستعمراتها القديمة [2].

إن فرنسا لا تزال إلى اليوم بأشكال مختلفة، مباشرة أو عن طريق التحاد الأوربي والبنك الدولي وباقي المنظمات الدولية، تمنح لهذه البلدان أكثر ثلثي مساعدتها المقدرة بأكثر من خمسة مليارات من الدولارات سنويا، إضافة إلى ذلك هناك 14 دولة إفريقية ملزمة من فرنسا من البنك المركزي الفرنسي تحت سيطرة الوزير الفرنسي لفرنسا.

تجني شركة توتال الفرنسية المتخصصة في الطاقة النووية والتنقيب حول اليورانيوم، حوالي 15 مليار دولار ، من مجموع رقم أعمالها باستثماراتها فقط بالنيجر، كما أن رصيد الاستثمارات الفرنسية المباشرة في

[1] السياسة الفرنسية في جنوب الصحراء في الموقع: http://www.politics.dz.com/threads/alisais.alfisnéfi-afriqia.3107 على الساعة (30: 20 ;01/03/2017) .

[2] فادي قدري أبو بكر، إفريقيا بين الأطماع وتطبيقات المستقبل، على الرابط : www.monstop.org/content/16874/ (22/05/2017 22:26)

إفريقيا زادت من 16.5 مليار يورو، إلى39.1 مليار يورو بين عامي 2006 2011 و أي بزيادة قدرها 140 وتدير هذه المجموعة ، تشغيل أكبر منجم لليورانيوم بإفريقيا والثاني بالعالم، وهذا ما يفسر التدخلات العسكرية التي تباشرها فرنسا في الأعوام الأخيرة في إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ومالي وبوركينافاسو والنيجر و التشاد حفاظا على مصالحها الاقتصادية المهددة.

أريفا المجموعة النووية والنيجر تهتم في النيجر بالصحة، التعليم والترفيه وتحاول تقديم مساعدات إنسانية وخدمات للسكان خاصة في الشمال، كما تعتبر أريفا الرائدة في مجال الطاقة النووية، جعلت من تواجدها منذ 50 سنة في النيجر احتكارا فعليا للمشاريع، خاصة بروز شركات أخرى كمنافسة، وبالتالي تعمل الشركة على تعزيز حضورها اجتماعيا وتقويته، حسب موقعها الرسمي على شبكة الانترنيت[1] .

المطلب الثالث : الآليات الثقافية

لاستمرار الدور الفرنسي في القارة قائما كونت فرنسا رابطة خاصة وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة بالفرانكفونية التي جاءت ضد منافستها البريطانية الانجلوسكسونية والتي تم إيضاحها كالآتي:

الفرع الأول : السياسة الفرانكفونية:

تشمل الفرانكفونية la francophonie مجمل نشاطات الترويج للغة الفرنسية، فضلا لما تحمله من قيم، وبمعناها المؤسسي فهي تعرف بالمنظمة الدولية للفرانكفونية OIF والتي تجمع بين الدول والحكومات الست والخمسين التي اختارت ، الانضمام إلى ميثاقها.

مفهومها يعني: "جميع الناطقين بالفرنسية دولا وشعوبا في كافة أرجاء العالم في حين يعرفها معجم لاروس الفرنسي بأنها: "التجمع الذي يضم الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية.

أما الموسوعة الفرنسية الشاملة (Universalis) فتوجز تعريفها: "بأنها مجموعة تقوم على شعور الانتماء إلى جماعة تتقاسم لغة هي الفرنسية مع ما تحمل من ثقافة وحضارة.

[1] إبراهيم الهواري، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي، على الرابط :
http://www.sesopost.com/what-hoppens-in-the-sahel/ (23: 15/09/2017,19) .

وكان أول من وضع مفهومها الجغرافي الفرنسي أو نسيم ريكلوس (Onesine Reclus) عام 1880، إذ وصفها في كتاباته أنها "فكرة لسانية وعلاقة جغرافية" وكان قد ابتكرها التعريف بالأشخاص والبلدان الناطقة بها بأشكال مختلفة.

بالرغم من حداثة هذه المفردات، دخلت القاموس السياسي بحيث يصفونها بتعريف أشمل مفاده: "أنهم الذين يتقنون اللغة الفرنسية ويقرؤون الأدب الفرنسي، ويستمعون إلى الموسيقى الفرنسية ويعرفون تاريخ فرنسا وأعلامها، ويترجمون إلى لغاتهم المجلة المؤلفات الأشهر الكتاب والمفكرين الفرنسيين[1] .

• **اللغة المشتركة** : اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في غرب ووسط إفريقيا، ويقدر عدد المتحدثين بهذه اللغة في إفريقيا إلى حوالي 11% من سكان القارة وعلى مستوى المؤسسات العملية والإعلانية، فتتشارك اللغة العربية مع الكتابات الفرنسية التي تظل أكثر استعمالا وانتشارا.

• **القمم الفرانكو إفريقية** : بدأ هذا التقليد في 1973 بافتتاح "جورج بومبيدو ،" وتعقد هذه القمم كل سنتين بباريس أو في إحدى العواصم الإفريقية، بحضور رؤساء الدول المعنية والمسؤولين، تبحث هذه القمم في شؤون الفرنسية والإفريقية المشتركة في عدة مجالات الاقتصاد، السياسية، ولقد عقدت إلى حد الآن حوالي تسع عشرة قمة، فرنسية افريقية[2] .

وآخر قمة عقدت بمدينة" باماكو "وسط إجراءات أمنية مشددة تحت شعار،" الشراكة والسلام" تبنى المشركون خطة كاملة لمكافحة الإرهاب والعنف، تعهدت فرنسا بتمويل مشاريع إنمائية خلال سنوات الخمس القادمة، بقيمة ثلاثة وعشرون مليون أورو(الوكالة الفرنسية للتنمية) كما أطلق الرئيس الفرنسي" فرانسوا هولند "، صندوق الاستثمار الفرنسي الإفريقي بقيمة ستة وسبعون مليون يورو، هو يعتبر أول صندوق يجمع بين فرنسا والقارة الإفريقية، كما استهدفت هذه القمة الأوضاع الأمنية خاصة في غرب إفريقيا، التي تم تدخلها الدولي بمبادرة فرنسية لطرد العناصر المتطرفة داخل مالي، بوجود حوالي أربعة آلاف جندي فرنسي في مدينة " جاو بمالي[3] " .

---

[1] وليد الزبيدي، السياسية الفرانكفونية والوطن العربي، (دار أسامة للنشر ولتوزيع، ط1، 2010) ، ص 57-58 .

[2] ملتقى دولي، التحديات الأمنية للدول المغاربة في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، 26 فيفري 2013 ،على الرابط : http://arabica-ocnn.com/word/2016/01/01ofiance-africacoost-presence/ (2017/04/13)

[3] محمد رجب، مرجع سابق، ص8 .

المراكز الثقافية : عملت على إنشاء مراكز ثقافية ومدارس وجماعات في الدول الإفريقية، تعمل على ترجمة لأعمال الناجحة من اللغات المحلية إلى اللغة الفرنسية [1].

هنا نستنتج أن منطقة الساحل تمتاز بموقع جغرافي استراتيجي هام وموارد معدنية هائلة إلى أن هذه الأخيرة وبسبب سوء إدارتها لشؤونها الداخلية سمح للدول الكبرى باستغلالها والدخول إلى حدودها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ونشر الأمن والسلم كما فعلت فرنسا وذلك بانتهاج آليات للحفاظ على مصالحها داخل مستعمراتها رغم وجود تنظيمات إقليمية تعمل على تحقيق الاستقرار.

[1] عبير فقي، السياسة الفرنسية، اتجاه إفريقيا من منظور تاريخي في الموقع:
http://www.elsayi.com.ort1-detail.asx.id (20/04/2017 , 15 :25) .

المبحث الأول : مبررات التدخل العسكري الفرنسي في مالي .

المطلب الأول:أسباب التدخل

في الثالث من جانفي 2013 أعلنت حركة" **أنصار الدين** "وحلفاؤها تراجعهم عن قرار سابق كانوا اتخذوه بوقف الأعمال القتالية في مالي لإعطاء فرصة للمفاوضات مع الحكومة المالية .

وفي الثامن من الشهر نفسه بدأ مسلحوهم في الزحف جنوبا باتجاه العاصمة وهو ما أدى إلى نشوب مواجهات مع القوات الحكومية التي لم تستطع صد الهجوم فطلبت العون من فرنسا والدول الأفريقية المجاورة، قرر على إثرها الرئيس هولاند المشاركة في الدفاع عن الحكومة الشرعية بالبلاد وأمر بإرسال مئات الجنود الفرنسيين إلى مالي وأصدر توجيهات إلى سلاح الجو بتوجيه ضربات للمسلحين الزاحفين باتجاه الجنوب وإعلان الحرب ضدهم[1] .

ولقد حضرت فرنسا لهذه الحرب منذ مدة طويلة و أقنعت مجلس الأمن في شهر أكتوبر 2012 بتبني الخيار العسكري بإصدار **القرار 2085** ودفعت دول" **الإيكواس** "للمشاركة والمساندة في العمل العسكري ، لدعم قوات الدفاع و الأمن المالية لإستعادة السلامة الإقليمية ، كما رحب بدعم المجتمع الدولي وشجعه على تقديم دعم واسع عن طريق إتخاذ الإجراءات المنسقة لتلبية الإحتياجات الفورية وطويلة الأجل,وحث الدول والمنظمات الدولية و الإقليمية إلى المشاركة والتعاون بفاعلية لمواجهة الخطر الإرهابي[2] .

وسرعة القرار الفرنسي جاء نتيجة المعطيات الجديدة التي حاولت الجماعات المسلحة فرضها على الأرض بالزحف جنوبا باتجاه العاصمة" **باماكو**"، وهو ما يعني رغبة في السيطرة بشكل كامل على كل أراضي دولة مالي، الأمر الذي يعطي قوة للتنظيمات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء، بما يهدد المصالح الفرنسية في تلك المنطقة الحيوية[3]، فوجدت الحكومة الفرنسية نفسها في مواجهة أمام الرأي العام

---

[1] بدون مؤلف, الحرب على مالي.. نظرة في الأسباب والأهداف والتداعيات ، 2013/02/03 ، على الموقع التالي : **www.alsakinna. com .**

[2] بدون مؤلف ,جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية,مقال نشر على موسوعة مقاتل الصحراء على الموقع : www.almoqatel.com 2015 .

[3] شريف شعبان مبروك ، **أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، مصر، 2013على الرابط : http//:www.ar.qawim.net .

فسارعت إلى تقديم الحجج والأسباب لتبرير عملها فجاءت التبريرات أقل وضوحا وإقناعا ويغلب عليها الطابع العسكري ,وهي حسب الأستاذ"**تيودور كريستاكيس** "و"**كارين باليني** "تمثل في ثلاث حجج وهي:

1- الدفاع الشرعي الجماعي بموجب **المادة 51** من الميثاق (التدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى بذلك).

2- موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري.

3- الترخيص من قبل مجلس الأمن, في **القرار 2085** وماسبقه من قرارات[1] .

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن لم ينص على مشاركة القوات البرية للاتحاد الأوروبي مباشرة في العمليات، إذ على الجيوش الأوروبية تأمين الدعم اللوجيستي لجيش مالي والحلفاء الأفارقة وتدريب قوات الأمن الحكومية والتنسيق الوثيق مع البعثة المتكاملة في مجال إصلاح القطاع الأمني ، فإن فرنسا لم تنتظر طويلا بعد نجاح العناصر الإسلامية المسلحة في السيطرة الكاملة على بلدة" **كونا** "وسط البلاد، بعد معارك مع القوات النظامية، استُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، لتتخذ قرارا سريعا بالتدخل العسكري في المنطقة.

الفرع الأول : مبررات قانونية

وحسب الرئيس الفرنسي "**فرانسوا هولاند** "أن مهمة فرنسا تتكون من تحضير نشر قوة التدخل الأفريقية لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية تطابقا مع قرارات مجلس الأمن أما وزير الخارجية الفرنسي فأعلن من جانبه أن المبررات القانونية للتدخل تتمثل في:

أولا : دعوة وطلب الحكومة المالية الشرعية ,وهنا يكون أمام حالة الدفاع الشرعي.

ثانيا : كل قرارات الأمم المتحدة التي لا تسمح فقط بالتدخل بل تطلب من هذه الدول فعل ذلك لدعم القتال ضد الإرهابيين بخصوص هذا الأمر[2] .

[1] مبروك غضبان،التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته،دفاتر السياسة والقانون،العدد 11 ،جامعة باتنة، الجزائر ، 2014 ، ص69 .

[2] المرجع نفسه ، ص 70 .

بالإضافة إلى ذلك، شهدت فرنسا العديد من الإختطاف لرعاياها في شتى الدول الأفريقية لعل أولها كان في موريتانيا سنة 2008 باختطاف خمسة رعايا فرنسيين، يليها بعد ذلك اختطاف الرعية" بيار كامات" الذي اختطف في 26 نوفمبر 2009 من مالي، وتم الإفراج عنه سنة, 2010 وذلك بدفع فدية وإطلاق سراح أربعة من الإرهابيين كانوا معتقلين لدى السلطات المالية، إضافة الإفراج عن إرهابيين جزائريين كانوا محل بحث من طرف الأمن الجزائري، وهو ما دفع لتوتر العلاقات بين حكومتي الجزائر ومالي،وتواصلت عمليات الاختطاف للرعايا الفرنسيين، وهذه المرة باختطاف الرعية الفرنسي والمهندس" ميشال جيرمانو Germanea الذي كان يعمل في مجال العمل الإنساني شمال النيجر في 22 جويلية 2010 وقد سعت فرنسا ، من أجل إنقاذ رعيتها بالتنسيق مع موريتانيا في عملية عسكرية بعد أن طلبت القاعدة **8 ملايين يورو** مقابل الإفراج عن الرهينة، إلا أنه تم إعدامه في 27 جويلية 2010 .

وعقب إعدام الرعية الفرنسي شهدت فرنسا عمليات اختطاف أخرى ففي شهر سبتمبر 2010 ، تم اختطاف سبعة أشخاص يعملون في النيجر من بينهم خمسة فرنسيين وشخص من" طوغو "وآخر من "مدغشقر"، الأشخاص السبعة كانوا يعملون في" مدينة أرليت في شمال النيجر في موقع لاستخراج اليورانيوم تابع لشركة" أريفا" الفرنسية أكبر الشركات العاملة في هذا المجال.

فضلا عما سبق، وجب الإشارة أن الحكومة الفرنسية استغلت حادثة إحتجاز الرهائن في **(عين أمناس)** الجزائر، وذلك لإضفاء الشرعية على تدخلها معتبرة أن التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا فقط بل باقي الدول كذلك، كون الرهائن ينتمون إلى جنسيات مختلفة هذا ما سهل من مهمتها في تعميم التهديد الإرهابي[1] .

الفرع الثاني : مبررات سياسية

غير أن ثمة قراءة تعيد الأسباب الحقيقية للتدخل الفرنسي في مالي إلى حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، ومحاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ لها بفعل سابقة الوجود الاستعماري، خصوصا أنها منطقة يتنبأ الخبراء بأنها قد تحمل في باطن أرضها ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة، وعلى قرب من حقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين وأماكن التنقيب في موريتانيا ذات المؤشرات الإيجابية.

[1] عبير شلغم ، المرجع السابق ، ص 88 .

كما تعتبر هذه الحرب أول انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس الفرنسي" **فرانسوا هولاند** "بانتهاء عصر ما يعرف بسياسية "**افريقيا فرنسا**" التي مثلت امتدادا للهيمنة الفرنسية على أفريقيا وهي السياسة التي قال" **هولاند**"، خلال زيارته للعاصمة السنغالية داكار في أكتوبر 2013 ، إن عصرها انتهي، مؤكدا أن العلاقة الفرنسية – الأفريقية باتت تقوم على الشراكة واستقلال كل طرف عن الآخر، ولكن مع عودة "هولاند" وإرساله قوات إلى مالي لشن حرب فيها فيما يعتبر هذا تجسيدا حيا لسياسة"**افريقيا فرنسا**" ذات البعد الاستعماري[1] .

ولم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئا، إذ إنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012 ، وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقَش دوليا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" **إكواس** "بإرسال قوات إلى مالي في مهمة الحفاظ على وحدة التراب المالي.

اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافة إلى إعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيا، وماليا، و إستشاريا، وعلى الرغم من تعدد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإن أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسية إزاء الأزمة .

بل يمكن القول إن فرنسا كانت لتكتفي بالتدخل الأفريقي العسكري لو أنه كان قادرا على حسم المعركة، أي أنها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوات أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقق أهدافها ورؤيتها من الأزمة المالية من دون أن تتورط قواتها في القتال بصورة مباشرة[2] .

جاء التدخل العسكري المباشر بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي ,وبناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصا من سيادتها، وتهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن" **الحرب على**

[1] بشير موسى نافع ، التدخل الفرنسي في مالي : الأسباب و المألات ، مقال نشر على الرابط التالي :
http//www.fundacion al fanar.com 2014 .

[2] أزمة مالي والتدخل الخارجي ، مرجع سابق.

سياسة" **أفريقيا– فرنسا** "هي سياسة جاء بها الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي وتتمثل في الإمتداد والهيمنة الفرنسية إتجاه أفريقيا كمستعمرات قديمة وتابعة لها.

الإرهاب " التي أصبحت تعبيرا غير محدد لكنه مبرر على الصعيد الدولي في ظل إستهداف حركات في بلدان عدة ، وبغض النظر عما تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان[1] .

وعرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة، بداية من جانفي 2013 إلى غاية انسحابها جزئيا من مالي وهي على النحو التالي :

أولا : تعمل الخطة في المرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

ثانيا .بدأت القوات الفرنسية التي تقود العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي، المرحلة الثانية من العملية العسكرية، بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وعملت القوات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات في عمليات نوعية.

وتلى ذلك نشر ثلاث إلى أربع كتائب عسكرية مالية، تعتمد عليها القوات الأوروبية والأفريقية، بعد الإستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي –غاو وتومبوكتو –، حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات الإرهابية المسلحة في" **كيدال** "وضواحيها في أقصى شمال شرق مالي[2] .

ثالثا:تأمين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار للمدينة واستدامة مؤسساتها، وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، خاصة من ساحل العاج وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوربيين والمصالح الفرنسية.

وفي الأخير العمل على توطيد الاستقرار في شمال البلاد، وتشمل الخطة قصف مواقع الجماعات الأصولية، وطبيعة تدخل القوات الخاصة، فيما ستوفر الولايات المتحدة الدعم الإستخباراتي، ومن الممكن أن تقوم القوات الفرنسية بتوفير الغطاء الجوي للعمليات العسكرية.

[1] Ziad Maalouf"، mali/France :lecteur de la guerre a travers le principe de non-contradiction"،30/01/2013: www.togocouleur.com .
[2] Roland Marchal،"militari(mis)aventures in mali"،article ،african affaires ،27/06/2013.

المطلب الثاني : الهدف من التدخل الفرنسي

أكدت الحكومة الفرنسية بأن" فرنسا ليس لديها أي مصالح في مالي، بل هي ببساطة تخدم السلام" وحدد أهداف العملية العسكرية هناك بوقف إعتداءات المتمردين، وتأمين العاصمة" باماكو" ، والحفاظ على وحدة أراضي تلك البلاد، وتحرير الرهائن المحتجزين فيها، مؤكدًا أن بلاده ستنهي تدخلها في مالي وستسحب قواتها من هناك بمجرد أن يعود الإستقرار والأمان لها ويصبح فيها نظام سياسي راسخ، ولكن واقع الأمر يؤكد وجود مخاوف فرنسية وأوروبية من" إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا تحكمها مجموعات تستهدفنا علنًا، وعلى رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بحسب ما صرح وزير الدفاع الفرنسي" **جان إيف لو دريان**"[1].

وبحسب تنظيم" **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** "فإن الحرب التي دعت إليها فرنسا، تريد تقسيم مالي بأي ثمن لتستفيد من ثروات هذا الشعب، معتبرا أن التدخل العسكري في مالي" مجرد حرب نصرانية على الإسلام والمسلمين".[2]

كما يجب أن يفهم التدخل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضة لخطر الإنحسار خلال سنوات 2008التي انتهجت سياسة تدخّلية أميركية واسعة المدى ومتعددة الأهداف في أفريقيا – إدارة "بوش2000 " منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمر عبر الممرات البحرية المجاورة لقارة أفريقيا (قناة السويس، خليج عدن، ورأس الرجاء الصالح) ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري.

وتعددت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية ، وقد تعاملت فرنسا مع هذه السياسة الأميركية بمزيج من مواقف دفاعية وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الانتظار، ثم عادت لتستغل التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقل توسعية في أفريقيا والأقرب للانكماشية، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في القارة .

[1] شعبان مبروك شريف، أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي، مركز الأهرام لدراسات السياسية ، والإستراتيجية ، مصر، 2013. http//www.ar.qawim.net/index.php

[2] بدون مؤلف,الحرب على مالي،نظرة في الأسباب والأهداف والتداعيات.مرجع سابق .

ويتخذ هذا التنافس الأمني أهمية قصوى في ضوء حقيقة أن التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصاديا يحسم وبصورة جلية لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا، وإذا كان التدخل في مالي نموذجا فإن هذه السياسة الفرنسية لا يعترضها أي نقدٍ أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية، فالمتتبع لتصريحات السياسيين الفرنسيين وتعليقات الصحافة الفرنسية يستنتج أن هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع.

تعكس التدخلات العسكرية الفرنسية المباشرة في أفريقيا وتدخلها الأخير في مالي – بغض النظر عن تبريرات فرنسا وحججها – اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى **أولها** :

العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، **وثانيا** إستثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلا وتوسيعها وتعميقها[1]، **وثالثا** الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطور في حال الأزمات إلى تدخلٍ عسكري مباشر.

كما يمكن القول أن فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة" فرنسا –أفريقيا" . فتدخل فرنسا العسكري في مالي ليس أول تدخل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960تدخلت أكثر من أربعين مرة في نزاعاتٍ أفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدانٍ أفريقية كانت مستعمرات لها.

وتشير مراجعة سريعة لمسوغات تدخلات فرنسا العسكرية إلى أنه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطار واحد فأحيانا كانت تتدخل لفائدة أنظمةٍ سلطوية أو ديكتاتورية، وأحيانا أخرى لفائدة تحولات ديمقراطية، ومرات أخرى لمساندة جانب سياسي على حساب آخر .وكانت مصالح فرنسا دائما الدافع الثابت لتدخلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيرة [2].

[1] جون جاك روش ، (ترجمة مصطفى بن براح) ، **مالي من الدعم إلى المشاركة** ، 2012 ، على الموقع التالي :
www.chaos-international-org1pac
[2] عبير شليغم,مرجع سابق.

وأيضا فإن فرنسا كقوة استعمارية سابقة في إفريقيا لا تقبل أن تفقد مناطق نفوذها التاريخية لصالح قوى أخرى بدأت تتغلغل إليها كالصين وإيران وكندا، وذلك مع تأكيد البعض أن القيمة الاقتصادية للمستعمرة الفرنسية السابقة ليست الأساس في علاقة فرنسا بمالي، إذ إن قيمتها الأولى استراتيجية[1] .

لذا, فإن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن إختزالها في خطر الجماعات المسلحة فقط، وإنما يقف وراءها أيضًا مصالح اقتصادية إذ تمثل مالي وشمال غرب إفريقيا على نحو عام، موردا مهما لليورانيوم والنفط والغاز والذهب واللؤلؤ والكوبالت، وتخشى فرنسا من أن تحول الجماعات الأصولية في شمال مالي دون الاستثمار الواسع في تلك المنطقة التي لم تستغل كاملا بعد، ويكفي الإشارة إلى رغبة فرنسا في تعزيز وجودها حفاظا على مصالحها الواسعة في المنطقة المجاورة لمالي، وخصوصا في النيجر، حيث تتزود بنحو % 80 من اليورانيوم الخام[2] .

بالإضافة إلى ذلك, فإن مالي تحاذي العديد من دول الساحل التي يمتاز باطنها بثروات بترولية كبيرة منها موريتانيا الغنية بالنفط،إذْ تحصل شركة" **توتال** "الفرنسية على النصيب الأكبر منه، إضافة لامتلاكها مخزونا مهما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوربا، هذا بالإضافة لحقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين إلى جانب ساحل العاج (كوت ديفوار) التي تعد عاصمة منطقة الفرنك الأفريقي .بل إن هناك من ذهب إلى حد اعتبار هذا التدخل محاولة من الرئيس الفرنسي لتصريف الأزمات التي يعيشها المجتمع الفرنسي نحو الخارج، شملت الأزمة الاقتصادية من ضعف التنافس الاقتصادي، وتراجع الصناعات وحتى ارتفاع الإنفاق العام، إضافة لما تخلفه الأزمة الأخيرة من تبعات اجتماعية في ارتفاع نسبة البطالة .فالسياسة الفرنسية في الساحل منذ 50 سنة قائمة على فكرتين أساسيتين:

الإحتفاظ بالتأثير وإمكانية الفعل للحفاظ على المصالح الإستراتيجية في منطقة إمتداد النفوذ، وما الأحداث الأخيرة إلا تأكيدا على المنطق الذي رسمه " **شارل ديغول** "عند الاستقلال المتمثل في ضمان الصدارة الدولية لفرنسا في مستعمراتها القديمة[3] .

---

[1] شريف شعبان مبروك,مرجع سابق.

[2] أميرة محمد عبد الحليم،"مابعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب على مالي،"مركز الأهرام لدراسات السياسية والإستراتيجية"، مجلة .السياسة الدولية ، 2013 .

[3] سليم بوفنداسة ،" لا يمكن تجاوز الجزائر في ادارة أمن الساحل وإسرائيل كلاعب جديد في المنطقة "، حوار مع محند برقوق خبير الشؤون الأمنية والإستراتيجية للنصر,العدد 15176 ، 2014 .

المطلب الثالث : التدخل الفرنسي في مالي وما بعده

الفرع الأول : التدخل الفرنسي في مالي

ناشد قادة الانقلاب العسكري القوي الإقليمية والدولية بتقديم الدعم السياسي والمساعدة العسكرية إلى مالي لتأمين البلاد في مواجهة التمرد الانفصالي للطوارق، فيما أعلنت بعض المنظمات المدنية والميليشيات المحلية دعمها للمجلس العسكري الحاكم ومعركته ضد الانفصاليين الشماليين ، ورفع بعضهم لافتات كتب عليها " السلام أولا والانتخابات فيما بعد " في رفض مباشر للدعوات الدولية والإقليمية للمجلس العسكري بترك السلطة.

لم تنجح الضغوط والمطالبات الفرنسية لهذه الحركات بتسليم أسلحتها والدخول في حوار مع الحكومة المالية في إقناع هذه الحركات بالجنوح إلى السلم، والثقة بوعود الحكومة المالية الجديدة، بل تعتقد هذه الحركات أن الحكومة الجديدة غير جادة في تحقيق السلم ومد يد العون السكان الشمال، وتسوية مطالبهم التاريخية العادلة في حكم ذاتي أو أي وضع مشابه يتفق عليه الطرفان ويلبي رغبات السكان ولا يقوض أركان الدولة المالية[1].

ولهذا وحفاظا على المصالح الفرنسية في إفريقيا اضطرت إلى التدخل في شمال مالي بعد طلب السلطات الانتقالية المالية ذلك وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 كانون الأول / ديسمبر 2012، " هذه الحرب هي أول انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا هولاند بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة فرنسا إفريقيا[2] .

وعدت فرنسا تدخلها العسكري في مالي؛ لا ينطوي على تحقيق مصالح خاصة ، بل جاء تلبية لدعوة رئيس مالي المؤقت وانسجاما مع قرار مجلس الأمن 2085/ 2012 لأجل محاصرة النزاع وقطع الطريق على المقاتلين المسلحين ومنعهم من فرض سيطرتهم على كامل التراب المالي .. علاوة على السعي لإضعاف الجماعات المسلحة في المنطقة بعد تصاعد قوتها نتيجة للاستقرار في منطقة أمنة والاستفادة من السلاح الليبي المسرب.

[1] أمين محمد ، " مالي : الدولة تستعيد السيطرة بمساعدة فرنسية " ، نقلا عن :

http//www.aljazeera.net/portal

[2] محمد نبيل بخدومة ، التنافس الغربي على منطقة الساحل الإفريقي : محاولات الهيمنة الغربية و أزمة مالي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ،2013 ، ص12 .

ومعلوم أن التدخل الفرنسي في مالي بدأ قبل الموعد المقرر لتدخل القوات العسكرية المشتركة الدول غرب أفريقيا بناء على دعوة من السلطات المالية. حيث ينتشر حوالي أربعة آلاف جندي فرنسي في منطقة الشمال المالي مدعومة بقوات عسكرية مالية وأخرى تشادية فضلا عن قوات محسوبة على الاتحاد الإفريقي.

الفرع الثاني : ما بعد التدخل الفرنسي

إن تداعيات الوضع في مالي ستصل حتما إلى دول الجوار في حال استمرار الاضطراب على مستوى التعامل مع المشكلة ، واستحضار المقاربات الانفرادية بدل التنسيق والتعاون والشمولية في التعاطي معها ، باعتبارها تطرح تحديات على السلم والأمن الدوليين ، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن استمرار هذا الارتباك الإقليمي، سيعقد الأمر أكثر مع تنامي دور القاعدة وعدد من الجماعات المسلحة الأخرى التي تنتعش من مثل هذه المناسبات.

وقد أكدت التجارب الدولية أن التعاطي مع قضايا من هذا النوع، لا يمكن أن تتأتى إلا بصورة شمولية تستحضر مختلف العوامل التي تغي الرغبة في الانفصال أو التوجه نحو التطرف والعنف ؛ بعيدا عن المقاربات التي تستحضر المصالح الضيقة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فالسعي إلى تدبير التنوع المجتمعي بشكل ديمقراطي في المنطقة وتجاوز الفراغ الأمني ودعم جهود التنمية؛ يمكن أن يسهم في تراجع حالة الاحتقان الراهنة .

إن بلورة حل حقيقي للوضع في مالي، يتطلب في البداية استيعاب خلفيات الصراع وأسبابه؛ واستحضار تداعياته الخطيرة على الدولة والمجتمع في مالي وعلى السلم والأمن الإقليميين والدوليين؛ قبل بلورة تصور شامل لهذا الحل الذي يفترض أن ينبع من إرادة القوى السياسية والمجتمعية داخل مالي وتساهم في ترسيخه مختلف القوى الإقليمية والدولية بحسن نية.

وهو ما حصل لاحقا إذ وبعد مرور أشهر عديدة، كانت وحدات الجيش المالي المدعومة بإسناد جوي وبري واسع من الفرنسيين تتولى السيطرة دون قتال في الغالب على المدن الثلاث الكبرى بالشمال " تمبكتو وغاوة " ، ولاحقا "كيدال" التي تأخر دخول الجيش المالي لها بسبب تمركز وحدات عسكرية تابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد فيها، وهي الحركة التي تحالفت مع الفرنسيين ودعمت التدخل العسكري في مالي.

صحيح أن الجماعات المسلحة أخلت مواقعها التقليدية في شمال مالي، وأن الحكومة تنفست الصعداء بعد عودتها إلى أرضها المسلوبة ، ولكن الكثيرين يعتقدون أن الجماعات المسلحة ما زالت قادرة على إلحاق الأذى وربما إثارة الرعب في أجزاء معتبرة من صحراء مالي المترامية الأطراف، وهو ما تؤكده الاشتباكات وعمليات الاغتيال والتفجير التي تشهدها المنطقة من حين لأخر[1].

إن لم يكن عام 2013 عاما عاديا في تاريخ مائي الحديث، ففيه استعادت الدولة سيطرتها على الجزء الأكبر من أراضيها، وفيه عادت الروح مرة أخرى إلى هياكل الدولة ومؤسساتها الدستورية، وفيه أيضا تمكن ساسة البلاد بدعم فرنسي من وضع يد الدولة على جزء مما يعرف بمحمية الحاكم العسكري السابق أمادو سونغو.

حققت مالي خلال سنة 2013 أيضا ما تعده مكسبا سياسيا مهما، يتمثل في إجراء انتخابات رئاسية جاءت برئيس جديد للبلاد، بعد جولتين انتخابيتين حاسمتين خلال يوليو ، أغسطس 2013، أعقبتهما انتخابات تشريعية نظمت في الشهرين الأخيرين من العام نفسه .

إذ تحققت المحكمة الدستورية في مالي من صحة النتائج الأولية للجولة الثانية من الانتخابات التي أعلنت في 15 أغسطس 2013، والتي حصل فيها إبراهيم أبو بكر كيتا البالغ 68 عاما ورئيس الوزراء السابق والسياسي المخضرم، على 7709 بالمئة من الأصوات في جولة الإعادة مقابل 2203 بالمئة لمنافسه وزير المالية السابق سوماليا سيسي.

بعد هذه الانتخابات إنتظر الماليون فترة حكم الرئيس الجديد بداية من شهر أيلول ٢٠١٣ ليروا مدى التزام الرئيس الجديد الذي يمثل محمل أمالهم وجسر عبورهم نحو فترة استقرار منشودة، في استعادة الدولة لهيبتها وسلطتها والتي كادت تتفكك جراء أحداث العنف التي شهدها البلد الواقع في الغرب الأفريقي نتيجة إرهاب الجماعات الإسلامية المسلحة وتسببت في اندلاع أحداث العنف في أعقاب انقلاب عسكري قبل 17 شهرا[2] .

ويبدو أن الرئيس المنتخب إبراهيم أبو بكر كيتا الذي يوصف بالرجل الحديدي والذي دخل الانتخابات، تحت عنوان كبير "المصالحة" عاقد العزم على استعادة "هيبة الدولة المفقودة، فسرعان ما حل لجنة إصلاح الجيش التي يسيطر عليها أعضاء بالمجلس العسكري الحاكم سابقا، ثم اعتقل لاحقا رئيس اللجنة النقيب (الذي

[1] جريدة الشرق الأوسط ، الخميس 13 سبتمبر 2013 ص 3 .
[2] جريدة العرب ، العدد 9297 ، 22 أوت 2013 ، ص 2 .

رقي فيما بعد إلى رتبة جنرال) سونغو وعددا من مرافقيه بعد احتجاجات جرت في محيط قاعدة "كايي" العسكرية التي انطلق منها انقلاب 2012 .

ويعتقد أنصار كيتا أن إكمال تنصيب المؤسسات المنتخبة (الرئاسة والبرلمان) واستعادة هيبة الدولة وتقويض محمية سونغو –جنوبا – يمثل بالتوازي مع حرب الشمال أهم الرهانات التي على الحكومة الجديدة كسبها بسرعة، حتى تتفرغ لمعركة البناء، واستعادة مكانة مالي الخارجية، وتجربتها الديمقراطية التي كان ينظر إليها بوصفها إحدى أفضل التجارب الديمقراطية بالقارة الأفريقية قبل أن يباغتها النقيب سونغو بانقلاب أودى بحياتها، وفتح المجال أمام تفكك البلاد واستيلاء الجماعات المسلحة على الجزء الأكبر منها[1].

[1] جريدة العرب ، المرجع نفسه ، ص 2 .

المبحث الثاني : موقف بعض القوى المختلفة من التدخل الفرنسي في مالي

المطلب الأول : موقف القوى الداخلية :

عرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي الكثير من المواقف منها من ساند ومنهم من رفض، ومنهم من إتخذ موقف المحايد، حيث أن مواقف القوى الداخلية لوحدها هي الأخرى تباينت بين الحكومة المركزية لدولة مالي ، وكذا موقف الجيش والإنقلابين من ذلك، إضافة لمواقف الحركات المتمردة الداخلية في مالي من هذا التدخل.

الفرع الأول : الحكومة المركزية للدولة المالية .

يضاف إلى كل هذا التعقيد الذي تمتاز به أزمة مالي بما فيه التدخل العسكري الفرنسي الأخير فيها وجود أكثر من رأس للسلطة في باماكو تتباين مواقفها من التدخل الأجنبي، ففي الوقت الذي يرحب فيه الرئيس الانتقالي الديوكندا تراوري" Doncound Traore وحكومته بهذا التدخل نجد إلى جانب ذلك رئيس الوزراء" ديارا الذي يشاطره في تأييده لهذا التدخل[1].

على النقيض من ذلك فهناك من ينظر إلى القوات الإفريقية والتدخل الأجنبي عموما في مالي بعين الريبة والتوجس، ويتعلق الموقف الأخير بقائد الانقلابيين، النقيب "آمادو سانوغو" Amadou Haya Sanogo صاحب النفوذ الأكبر في باماكو، والذي أكد أكثر من مرة رفضه الوجود قوات أجنبية على الأراضي المالية، وينظر زعيم الانقلابيين – وهو الرئيس الحالي للجنة إصلاح وإعادة تأهيل الجيش إلى القوات الأجنبية باعتبارها قوة دعم محتملة لشريكه في السلطة وغريمه السياسي .

الفرع الثاني : حركات التمرد الرئيسية .

أما الجماعات المسلحة فترى في تواجد القوات الفرنسية بالمنطقة عودة جديدة للاحتلال المناطق نفوذ قديمة؛ على اعتبار أن فرنسا الحريصة على مصالحها وبعض دول المنطقة الرافضة لأي إصلاح سياسي؛ تسعيان للحد من التحولات الربيع العربي" وصد تصاعد الإسلاميين في المنطقة ، بل ذهبت هذه الجماعات إلى

[1] آخر المستجدات في دولة مالي، مركز الإعلام ، على الرابط التالي :
http://www.noqta.info/page-48013-ar.html نشر بتاريخ: 2012-12-11 .

حد اعتبار أن الحرب في مالي هي حرب صليبية" ضد المسلمين واعتبرت ذلك مبررا لتصعيد أعمالها وتبرير انتشارها[1] .

من جانب آخر تباينت مواقف" الحركة الوطنية لتحرير أزواد" من التدخل الفرنسي ، ففيما أعلن المسؤول في الحركة موسى آغ أسارید أن عناصر الحركة "مستعدون لمساعدة الجيش الفرنسي في التصدي للمجموعات المسلحة في شمال البلاد ، فقد ألقت القبض بالفعل مؤخرا على عنصرين بارزين من "حركة أنصار الدين" الطوارقية السلفية وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" المرتبطة بالقاعدة، قرب الحدود مع الجزائر وسلمتهما للقوات الفرنسية، كما انشق عدد كبير من قيادات حركة أنصار الدين الذين شجبوا تحالف الحركة مع المنظمات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة، وأسسوا تنظيما جديدا تحت إسم حركة أزواد الإسلامية"، في محاولة لتبرئة أنفسهم من كل ما هو مرتبط بالقاعدة[2] .

والجدير بالذكر أن "الحركة الوطنية التحرير أزواد " MNLA إنتهزت فرصة التدخل العسكري الفرنسي من أجل العودة إلى الميدان بقوة في منطقة " كيدال " التي تعد معقلها التقليدي ،وفرض وجودها كقوة فعلية في شمال شرقي مالي ، بعد أن طردتها الحركات الإسلامية المتطرفة حيث رفضت دخول قوات مالية إلى مدن " كيدال، تساليث والخليل وحتى منطقة تين زاواتين " المالية، خشية قيام عناصره بعمليات انتقامية ضد الطوارق وعرب المنطقة، على نحو ما قام به من تصفيات عنصرية خلال حرب تسعينيات القرن الماضي، ورحبت مكانه بالقوات التشادية إلى جانب القوّات الفرنسيّة والأفريقية.

أما القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI قامت بإصدار بيان بتاريخ 17 مارس 2013 دعت فيه "شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وشنّ الجهاد في مالي... وصدّ هجمة فرنسا الصليبية ودحر عملائها في المنطقة"...، ويأتي هذا البيان ليؤكد رغبة التنظيم في تجنيد عناصر جديدة من المنطقة لدعم حضورها وقدراتها ، ويعكس أيضا رغبتها في توسيع نطاق ضرب المصالح الفرنسية بالمنطقة ،كما حمل البيان

[1] لكريني إدريس ، احداث مالي بين خطورة الوضع وتعدّد المواقف ، على الرابط التالي : http://www.alarabiya.net ، تاريخ الدخول للموقع ، 2021/04/02 ، الساعة 19:18 .

[2] بشارة عزمي ، أزمة مالي و التدخل الخارجي ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، على الرابط التالي : http://www.dohainstitute.org ، تاريخ الدخول ، 2021/04/02 .

رسالة لمختلف الحركات الإسلامية المعتدلة في المنطقة من أجل دعم الحركات الجهادية وعدم ترك الساحة للتيارات" العلمانية "بعدما عبرت الكثير من هذه الحركات عن التدخل في العسكري في شمال مالي[1] .

المطلب الثاني : موقف القوى الإقليمية .

لا شك أن لكل دولة سياستها الخاصة في إختيار الموقف الذي تراه يخدم مصالحها إلا أننا سنحاول التعرف على موقف كل دولة على حدى مبرزين بشكل أدق مواقف الدول المتاخمة لها كدولة الجزائر وموريتانيا على غرار باقي الدول ، بإعتبارهم الدول الأكثر عرضة لإمتداد الأزمة وتأثرهم بها لما لهم معها من روابط جغرافية وحتى إمتدادات عرقية (جماعات إثنية مشتركة) .

الفرع الأول : الإتحاد الإفريقي.

رحب الإتحاد الإفريقي بتعيين رئيس وأعضاء لجنة المصالحة والحوار بمالي مؤكدا أنه"يتابع عن كثب تطور الوضع السياسي والأمني بالبلاد"، واعتبر الاتحاد في بيان أصدره أمس الأحد بأديس أبابا أن" هذه التعيينات تشكل خطوة هامة نحو تفعيل هذه اللجنة و انعاش مسلسل الحوار والمصالحة الضروري بين مختلف مكونات الشعب المالي"، وجدد الاتحاد التأكيد على" التزامه من أجل العملية السياسية بمالي معبرا عن استعداده من خلال البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة افريقية لدعم هذا المسار من أجل المساهمة في خروج البلاد من أزمتها الحالية"، وحثت المنظمة أيضا السلطات المالية على" تمكين اللجنة من جميع الوسائل اللازمة .. داعية الماليين إلى تقديم الدعم الضروري لها حتى تؤدي المهمة الموكولة إليها من أجل المصلحة العليا للبلاد"، وكانت "لجنة المصالحة والحوار "في مالي قد استحدثت في 6مارس 2013 وتم تعيين جميع أعضائها الثلاثين في التاسع أفريل قصد استعادة وتعزيز الروابط داخل المجتمع المالي.

الفرع الثاني : الدول الإفريقية.

فيما يتعلق بمواقف الدول الإفريقية من التدخل الفرنسي في مالي سنحاول فقط إستعراض البعض من مواقف الدول المجاورة لها (موريتانيا ،النيجر ،بوركينافاسو وحتى الجزائر)، وذلك بإعتبارها الدول التي كانت الأكثر عرضة للتهديد مع إمكانية عدوى الإنتشار لما لها من حدود متصلة تربطهم بالدولة المستهدفة على غرار باقي دول منطقة الساحل الإفريقي.

[1] لكريني إدريس ، المرجع السابق .

أولا: موقف موريتانيا:

أعلنت موريتانيا أنها لن تنخرط في عملية التدخل العسكري إلا إذا استهدفت أ ا رضيها من قبل الجماعات الإرهابية إذْ تتخوف في حالة التدخل العسكري الفرنسي في مالي سينقل الجماعات الإرهابية جغرافيا نحو أراضيها نظرا لشساعة حدودها مع مالي التي تقدر بـ 3311 كم فلا يمكنها حماية كل هذه الحدود الطويلة ، هذا بالإضافة لمحدودية قواتها عدة وعتادا[1] .

كما أكدت موريتانيا على وحدة مالي وضرورة مواجهة" الإرهاب "والجريمة المنظمة بكل السبل ،مع الدعوة إلى فتح حوار بين جميع الفرقاء في مالي لاحتواء النزاع[2]، فيما قامت بغلق حدودها مع مالي نظرا لتخوفها من إحتمال تحول البلد إلى ملاذ للجماعات الجهادية في حال مهاجمتها من قبل بعض القوى الإقليمية ، وهذا ما دفع بها تكتفي بفتح نقاط محدودة لإستقبال اللاجئين النازحين من الشمال المالي دخول أراضيها .

يُضاف إلى ذلك أن موريتانيا تتمتّع بعلاقات تحالُف قوية مع" الحركة الوطنية لتحرير" أزواد "الداعية لاستقلال الإقليم، والتي تعارض التدخل العسكري وتعتبره غزْوا أجنبيا، بل .وتلوح بالعودة إلى التحالف مع الجماعات الإسلامية المسلحة، لمواجهة هذا التدخل[3] .

بالإضافة لما سبق فقد تباينت مواقف الطبقة السياسية الموريتانية من التدخل العسكري الفرنسي في الشمال المالي، ففي حين رفضت الحكومة إعلان موقف منه، اعتبرته جل أحزاب المعارضة" استعماراً جديد اً"، ودعت فرنسا لاحترام السيادة المالية، وترك علاج المشاكل الإفريقية للأفارقة.

ثانيا: موقف النيجر:

لم تخف الحكومة النيجيرية إستعدادها للمشاركة بوحدات من قواتها المسلحة في أي مجهود عسكري إقليمي أو حتى دولي ،سع يا منها لطرد القاعدة من الشمال وإجهاض مشروع الانفصال الذي يعد انتهاكا لمبادئ

[1] عبد النور بن عنتر، العلاقات المغاربية– الإفريقية ، بعض الجوانب الإشكالية ، مجموعة الخبراء المغاربيين ، عدد 4 ، فيفري 2011 ، مركز الدراسات المتوسطية تونس، ص 03 .

[2] إدريس لكريني، أحداث مالي بين خطورة الوضع وتعدّد المواقف ، مرجع سابق .

[3] محمد أبو المعالي ، الحرب المُرتقبة في أزواد ، خيا ا رت مفتوحة وهواجس متعددة ، عالى الرابط التالي : http://www.swissinfo.ch

الإتحاد الإفريقي التي تنص على إحترام الحدود الموروثة عند نيل الإستقلال والمحافظة على وحدة أراضي مالي[1].

ثالثا : موقف بوركينافاسو:

نشرت بوركينافاسو 160 جنديا في" ماركالا " وسط مالي لتصبح أول قوة من غرب إفريقيا تنضم إلى قوات فرنسا ومالي في مواجهة متشددين يسيطرون على الجزء الشمالي من البلاد ،وهذا ما يؤكد مساندتها للتدخل الفرنسي ووقوفها معه،وكان ذلك بالفعل عدة وعتادا من خلال ما أسلفنا الإشارة له في المبحث السابق الذي تضمن مختلف القوى المساندة لهذا التدخل.

الفرع الثالث : موقف الدولة الجزائرية من التدخل الفرنسي .

أولا : مبادئ السياسة الخارجية للجزائر:

حدد الدكتور" **محند برقوق** " رئيس معهد الدراسات الإستراتيجية السياسية والأمنية ورئيس الهيئة العلمية بمعهد العلوم السياسية المختص في العلاقات الدولية المبدأ الأول دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها والمبدأ الثاني في الدفاع عن القضايا العادلة باسم القانون الدولي، بينما أدرج المبدأ الثالث ضمن مقاربة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع الإقرار بمبدأ الاستقرار الخاص للدول.

وهي المبادئ التي لا تزال توجّه عمل هذه الدبلوماسية إلى اليوم وجعلت من الجزائر ومنذ استقلالها عام 1962محطة هامة لا يمكن تجاهلها في احتواء العديد من النزاعات والقضايا الخلافية إقليميا ودوليا ،فقد وقفت إلى جانب قضايا التحرر من شرق المعمورة إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها وكان لها دور فاعل في تحرير العديد من دول العالم حتى سمّاها رئيس جنوب إفريقيا السّابق" **نيلسون مانديلا** "بقبلة الثوار.

فما عُرِف على الجزائر منذ إستقلالها أنها دولة داعمة لمساعي حل النزاعات بالطرق السلمية وكانت لها وساطة إيجابية في احتواء العديد من القضايا والنزاعات مثل النزاع العراقي – الإيراني عام 1975 وحتى حل قضية الرهائن الأمريكيين في طهران عام 1980 ، و لاننسى وساطتها في النزاع الإثيوبي الإيريتيري سنة 2000 .

[1] عبد الله ممادو باه ، مرجع سابق ، ص 9 .

وكلها مبادئ لم تتخل عنها الجزائر وتجلّت بوضوح في الأزمات والنزاعات التي عصفت ببعض دول العالم العربي في الفترة الأخيرة انطلاقا من " تونس "مرورا" بليبيا " وصولا إلى"مصر " وحاليا في " سوريا "فيما أصبح يعرف بالربيع العربي وأيضا في مالي.

ثانيا : موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي:

ترتكز الإستراتيجية الجزائرية الدّبلوماسية في هذا الصدد على ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي واحترام الوحدة الترابية لمالي ،حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يُعد تهديداً لأمن واستقرار الجزائر ومن ثم تفعيل المحور الثاني وهو التفاوض مع جميع أطراف الأزمة السياسية المالية في الداخل والخارج ،بعيدا عن أي حساسيات سياسية أو أحكام وهواجس مسبقة.

ويقوم المحور الثالث من الإستراتيجية الجزائرية على مبدأ الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة وهو ما تجسده الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية مع وزير خارجية الجزائر إضافة لوفد من" حركة أنصار الدين "إحدى الجماعات المسلحة في شمال مالي وأخرى وفود رسمية إفريقية لدول الجوار ،وهو ما جسد قوة وفاعلية الجزائر في حل أزمة مالي.[1]

كما شدّد السيد **محمود قمامة** كبير أعيان طوارق منطقة الأهقار المحاذية لشمال مالي، والنائب في البرلمان عن ولاية تمن ا رست –في تصريحه لصحيفة الخبر الجزائرية – على رفضه للتدخّل العسكري مطالباً الحكومة الجزائرية ب " الصمود "والتزام موقفها، قائلا ": ما تطلبه أمريكا وفرنسا من تدخّل أجنبي سيخلق الكثير من المشاكل، ونحن كأعيان منطقة الأهقار نطالب الجزائر بالصمود في موقفها ضد التدخّل الأجنبي[2] وقد علّق اللواء المتقاعد **عبد العزيز مجاهد** عن سماح الجزائر مع المغرب بفتح مجالها الجوي أمام الطيران الفرنسي بأن هذه الأخيرة وضعتها في الزاوية ، مؤكدا أن الجزائر لا تستطيع رفض هذا الطلب، وإن حدث ذلك ستتهم بدعم الإرهاب الدولي، أو على الأقل عدم التعاون في مكافحته، خاصة أن المجتمع الدولي والقوى العظمى ومجلس الأمن ومنظمة الإتحاد الإفريقي وحلف شمال الأطلسي وحتى روسيا، كل هؤلاء دعموا العملية العسكرية الفرنسية التي جاءت بطلب رسمي من رئيس الجمهورية المالية .

[1] عبد النور بن عنتر ، الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي ، **مرجع سابق** ، ص5 .
[2] نبيل نايلي ، مقال منشور بعنوان هل تكون الجزائر باكستان الشمال الإفريقي ، على الرابط التالي : http://lequotidienalgerie.org

المطلب الثالث : موقف القوى الدولية .

إلى جانب ما تم التعرض له سابقا من مواقف القوى الداخلية وحتى الإقليمية فقد كان للقوى الكبرى ردود فعل ومواقف تجاه هذا التدخل الفرنسي إلاّ أنها لم تتراوح بين المساند والمعارض بل إمتازت بأغلبية الموافقة فجُل الدول الغربية كانت مع وبجانب هذا التدخل العسكري ،إلا أن الإختلاف كان حول مساندتها بالقوات العسكرية فهي كانت عبارة عن مساعدات لوجيستية بالطائرات ودعم طبي وتدريبي وذلك ما سنتطرق له.

الفرع الأول : الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد أصبح هناك نوع من المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إذْ توجد مجموعة قوى ترسم السياسة الخارجية الأمريكية، منها" **المركب الصناعي العسكري** " الذي من مصلحته أن تكون هناك أزمات وحروب من أجل رفع نسبة بيع الأسلحة للدول التي تمتلك موارد نفطية كبيرة مثل الخليج في حربها مع " العراق و ليبيا."

أما المركب الثاني وهو" **الجماعات النفطية** Oil groups" داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعمل على إيجاد قواعد عسكرية للحفاظ على التمويل النفطي والضغط على الدول الآسيوية للرضوخ في سياستها الخارجية وإعادة بناء النظام الدولي الجديد ،أما الجماعات الأخرى ونذكر منها" **اللوبي الإسرائيلي** Israeli lobby" الذي يهدف إلى تجزئة الدول الإقليمية التي تقف حاجزا في طريق تمدده والتطبيع في المنطقة، كما هو الحال في العراق والسودان و ليبيا مؤخرا[1] .

وبخصوص الأزمة شمال مالي فقد غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها معلنة دعمها للحل العسكري الذي تطرحه مجموعة غرب إفريقيا في الإقليم لطرد الجماعات المسلحة التي تسيطر عليه منذ شهر مارس 2012 وقال كاتب الدولة الأمريكي المساعد **ويليام بيرنز** في مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة الأمريكية في الجزائر أن واشنطن قد تدعم أي تدخل عسكري إفريقي محتمل في شمال مالي، في حال فشل المسعى السياسي .

وهذا ما تم بالفعل حيث قامت بمساندة القوات الفرنسية المتدخلة لوجستيا من طائرات نقل وأخرى للتجسس وكذا تدريب الجيش المالي حيث جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي" ليون بانيتا" إن بلاده ستركز

[1] سارة حميدي، صايج، رفض الجزائر" المناولة "في درء الإرهاب نابع من إنكارها لأي تواجد عسكري أجنبي بالساحل ، اذاعة الجزائر ، نشر على الرابط التالي : http://www.radioalgerie.dz

على تقديم دعم لوجستي محدود ودعم في مجال الاستخبارات لفرنسا ، فيما صرحت كذلك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة" سوزان رايس "عن الثقة الكاملة في فرنسا، مشيدة بكون" الفرنسيين عالجوا ولحسن الحظ التهديد الإسلامي بطريقة مِهنية"، لكنها قالت إن بلادها" تبقى غير متفائلة من قدرة القوات المالية وحلفائها من غرب إفريقيا في استعادة شمال مالي."[1]

الفرع الثاني : دول الإتحاد الأوروبي :

على المستوى الأوروبي فالتدخل العسكري الفرنسي يحظى بدعم واسع من قبل الإتحاد الأوروبي وفق بيان صادر عن مسؤولية العلاقات الخارجية" **كاترين اشتون**" التي أعلنت أن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي سيعقدون اجتماعا خلال أسبوع من أجل اتخاذ قرار بإسناد التدخل الفرنسي.

فيما يخص بريطانيا فقد انقسم الرأي فيها بين الجناح العسكري والجناح السياسي، إذ حذّر العسكريون من التدخل في مالي مقدمين سببين على الأقل، أولهما أن القوة العسكرية البريطانية المد ربة على الحروب في الخارج متناثرة في أنحاء شتى من العالم وليس لدى بريطانيا عدد كاف من الطائرات بدليل أنها استدعت طائرتي نقل من أفغانستان لنقل المؤن الفرنسية إلى القوات في مالي، بل إن الطائرة الأحدث التي تخصصها بريطانيا لحالات طارئة تعطلت في أول رحلة لها في باريس، الأمر الذي يشير إلى أن القوات العسكرية البريطانية ليست في وضع يسمح لها بالتدخل المباشر أو الواسع[2].

إضافة لذلك فالموقف الألماني لم يختلف عن سابقيه من دول الإتحاد الأوروبي الذي أعلن بدوره عن تأييده للتدخل العسكري داعما للموقف الفرنسي ،فجاء على لسان وزير الخارجية **جيدو فيسترفيليه** أنه :" يتعين على أوروبا إستعادة الأمن بمالي و أن بلاده قد تقدم الدعم من خلال تدريب عسكري لبعثة إفريقي " .

وبناء على ما تقدم فإن أغلب دول الإتحاد الأوروبي كانت مؤيدة ومع التدخل العسكري الفرنسي في مالي ،وأن كل منهم سيقدم مساعدات عسكرية لوجيستية إلى فرنسا في حربها ضد المتمردين الأصوليين ، إلاّ أنهم لن يشاركوا بالقوات العسكرية في العمليات القتالية.

[1] عاطف قدادرة ، مجلس الأمن يؤيد التدخل الفرنسي وواشنطن تشك في قدرة الأفارقة ، **الخبر** ، الصادرة بتاريخ 2013/01/16 ، ص 4 .

[2] جميل مطر ، أزمة مالي مقدمة لأزمات أخرى في المنطقة ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، على الرابط: https://gate.ahram.org

من خلال ما تم تقديمه نخلص لإعتبار التدخلات العسكرية الفرنسية في البلدان الإفريقية عامة تتم بذريعة حماية الرعايا الفرنسيين وتحرير الرهائن في هذه الدول أو محاربة المجموعات الإنفصالية والمتمردين الذين لهم مشاكل مع الحكومة المركزية في هذه البلدان، كتدخلها في **ليبيا** تحت مظلة إيجاد حكومة ديمقراطية هناك و إنقاذ الشعب الليبي من حكومة الرئيس " القذافي "الراحل ،ليحدث الأمر م رة أخرى في مالي بذريعة التصدي للمتمردين الذين يهددون الحكومة المركزية ،بيد أنّ حقيقة هذا التدخل مرده للمصالح الإقتصادية الفرنسية وذلك بعد ت ا رجع نفوذ المستعمر السابق مقابل تنامي وت ا زيد نفوذ قوى صاعدة في تعاملاتها الإقتصادية و التجارية في مالي خاصة الصين والهند وكذا اليابان .

بالإضافة لذلك فقد تعرضت دول الإتحاد الأوروبي Union European لأزمات اقتصادية أوربا بما فيها فرنسا ،فلم يكن للأخيرة أي منفذ غير اللجوء لإسترجاع مكانتها في القارة الإفريقية منفذها الحيوي و إستغلال ما تملكه القارة من ثروات وموارد باطنية ،فضلا عن تخوفها من سيطرة الجماعات الإسلامية على الشمال الذي يحتوي على ثروات معدنية ضخمة، وخاصة البترول ،الفوسفات ،الحديد و اليورانيوم .

بعد دراستنا لموضوع مذكرتنا تحت عنوان " التدخل الفرنسي في دول الساحل الإفريقي " توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

- الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية إستراتيجية بارزة وهذا يعود لموقعها الهام الجغرافي إضافة إلى الموارد المعدنية التي تتمتع بهاو المتمثلة في النفط و الغاز و الذهب ما جعلها محطة اهتمام الدول الكبرى والتنافس الدولي على هذه المنطقة يتزايد لبسط النفوذ وضمان المصالح خاصة الاقتصادية منها، وبالرغم من هذا الثراء إلا أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد تغيرات أمنية خطيرة، ونزاعات حادة وكبيرة، وهذا عائد أساسا لفشل بناء دولة وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها.
- أنها تحظى بإهتمام خاص من قبل الاستعمار الأوربي والفرنسي خاصة، لما تزخر به من ثروات طبيعية هامة، يجعل منها قبلة لمختلف الحملات الاستعمارية، التي أثرت بدورها عليها وانعكست على وضعها الأمني والاقتصادي والاجتماعي، حيث تصنف من بين أكبر بؤر التوتر والصراعات التي يشهدها العالم.
- أن هناك تناقضات في تحاليل الفرنسيين بخصوص التدخل العسكري وضعف حججهم.
- أن الدول الكبرى لا تعمل حقا على نشر المن والسلم وقيم الديمقراطية فيها ذلك للحفاظ على مصالحها وقوتها في المنطقة.
- إستغلال القارة الإفريقية من قبل الدول الكبرى تحت غطاء نشر الأمن والسلم فيها خاصة منطقة الساحل التي تشهد تنافسا كبيرا من ناحية بسط النفوذ في القارة كونها مكان استراتيجي بالغ الأهمية.
- أن فرنسا قامت بتوقيع عدد من المعاهدات الدفاعية المشتركة والتحالفات لخدمة مصالحها وتكبيل القارة الأفريقية حيث تسمح لفرنسا بالتدخل عسكريا في أي دولة تطلب منها مساعدتها على الفور.

- انعكاس الوضع الأمني بمالي على دول الجوار خاصة الجزائر التي تتأثر بكل ما يجري فيها من أحداث، وهذا ما جعلها تتوسط لحل الأزمة وتأخذ بعاتقها ملف الطوارق خوفا من انتشار العدوى إلى حدودها، والعمل على حل القضية بطرق سلمية وإحلال السلام داخل أراضي مالي وعدم تأييد الحل العسكري أو التدخلات المباشرة بمالي.

قائمة المراجع

الكتب :

1 -سعود صالح ،الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر " منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبيلة)، مركز طاكسيج كوم للدراسات للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 .

2 -السيد محمود،أفريقيا والأطماع الغربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 .

3 -أبو العينين، محمود، الاتحاد الإفريقي وامكانيات إحلال السلام والأمن في القارة، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، ط1 ،2001 .

4 - بوبوش، محمد،" الأمن في منطقة الساحل والصحراء، المملكة الأردنية ، دار الخليج، ط1، 2017 .

5 -عبد الحميد، سامي، قانون المنظمات الدولية للأمم المتحدة .بيروت :دار المطبوعات الجامعية ، ط8 ، 1997 .

6 -عبد المطلب، الحسن محمد، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية، الإسكندرية، دار الجامعية الجريدة،2007 .

7 -مصعب، محمود جميل، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ، 2006 .

8 -مصلوح كريم ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا ، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ضبي العربية، ط1 ، 2014 .

9 -وليم، توردوف وآخرون، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة(كاظم هاشم و نعمة طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا، ط1 ، 2004 .

الرسائل الجامعية :

1 - عبد اللطيف عبد الوهاب، طارق سعد الدين، تحرير التجارة الخارجية وأثره على الأداء الاقتصادي في دول الإكواس منذ عام : 1995 نيجريا دراسة حالة، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه من قسم السياسة والاقتصاد ، جامعة القاهرة، 2012 .

2 - منافي فريال، الترتيبات الأمنية في الساحل وانعكاساته على الأمن في الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة ،2011.

3 - عبير شلغيم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير .جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية،2013 - 2014 .

4 - أحمد، ايدابير، **التعددية الأثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي**، شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011 .

5 - دليلة، غدير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

المواقع الإلكترونية:

1 -علاء الدين، إفريقيا ثروات بلا حدود في:
https://www.sasapost.com/amazing-resources-in-Africa

2 -الحضارات القديمة، في: www.Kwcivilisation.blogspot.com

3 -سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، في: **www.qiraatafrican.com**

4 -السيد شبانه أيمن ، مالي دولة طوارق في: http://www.digital:ahram.eg

5 -خالد السرجانين، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، البيان: www.albyan.oe

6 فيروز زياني، حسن عبيد، الحسين ولد مدو، تداعيات التدخل العسكري الغربي في مالي، ما وراء الخبر: www.aljazeera.net

فهرس
المحتويات

مقدمة

أسباب اختيار الموضوع

أهمية الموضوع

أهداف الدراسة

الدراسات السابقة

إشكالية الدراسة

منهجية البحث

خطة البحث

الفصل الأول : الإستراتيجية الأمنية الفرنسية على دول الساحل الإفريقي..... 06

المبحث الأول : المفهوم العلمي للإستراتيجية و الأمن.....06

المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية.....06

المطلب الثاني : تعريف الأمن..... 08

المطلب الثالث :النظرية الواقعية و الليبرالية للأمن..... 08

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية و الجغرافية لقارة إفريقيا..... 12

المطلب الأول : الأهمية التاريخية و إبراز النفوذ الفرنسي..... 12

المطلب الثاني :الأهمية الجغرافية و الإستراتيجية..... 15

المطلب الثالث : الأهمية الإقتصادية لإفريقيا..... 16

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه إفريقيا..... 20

المبحث الأول : أهداف السياسة الخارجية في إفريقيا.....20

المطلب الأول : الأهداف الاقتصادية.....20

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية.....22

المطلب الثالث : الأهداف السياسية و الدبلوماسية.....23

المبحث الثاني : آليات بسط النفوذ الفرنسي على دول الساحل.....25

المطلب الأول : آليات سياسية و عسكرية.....25

المطلب الثاني : آليات إقتصادية.....28

المطلب الثالث :آليات ثقافية.....30.

الفصل الثالث : دراسة حالة مالي لفهم التدخل العسكري الفرنسي.....33

المبحث الأول : مبررات التدخل العسكري الفرنسي في مالي 33

المطلب الأول : أسباب التدخل الفرنسي 33

المطلب الثاني : الهدف من التدخل الفرنسي ..... .38

المطلب الثالث : التدخل العسكري الفرنسي و ما بعده ..... .41

المبحث الثاني : موقف القوى الداخلية و الدولية و الإقليمية من التدخل الفرنسي في مالي ..... .45

المطلب الأول : موقف القوى الداخلية..... .45

المطلب الثاني : موقف القوى الإقليمية..... .47

المطلب الثالث :موقف القوى الدولية..... .51

الخاتمة. 55

الملخص

الملخص :

يهدف موضوع المذكرة إلى دراسة التدخل الفرنسي على دول الساحل الإفريقي عامة بحيث في هذا العرض سيتم التركيز على التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي جاء تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل :وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كلية في منطقة السلاح وبلاد المغرب العربي، استنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها من طرف هذه الجماعات، وجود دواعي إستراتيجية لدى الدولة الفرنسية ودول منطقة الساحل والمتمثلة في عدم إعطاء الفرصة للجماعات المتطرفة للاستيلاء على ثروات المنطقة من يورانيوم وذهب ونفط وفوسفات أو منع فرنسا ودول الساحل من استغلالهم، ثم ذريعة التدخل لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة وكل هذا انطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم 2085المستند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة .

رغم هذه الذرائع فإن التدخل الفرنسي يبقى محل تساؤل من حيث شرعيته وأهدافه فرجال القانون يركزون كثيرا على مدى شرعية الفعل أما شرعية الهدف فقد تكون أحيانا فقط .

Abstract:

The subject of the thesis aims to study the French intervention on Coastal African countries in general, so that in this presentation the focus will be on the French military intervention in Mali which came under many pretexts, and most of them are political excuses rather than legal ones, such as stopping the threats of extremist groups in Mali or eliminating them completely in the arms zone and the Arab Maghreb countries, the Malian government sought assistance from France to protect it from being attacked by these groups and the presence of strategic reasons for the French state and the countries of the coastal region which represented in not giving extremist groups the opportunity to seize the region's wealth of uranium, gold, oil and phosphates, or preventing France and the coastal countries from exploiting them. Then, the intervention's pretext to protect civilians from the danger of extremist groups. This was based on Security Council Resolution number 2085 that was based on Article 51 of the United Nations Charter.

Despite these pretexts, the French intervention remains in question in terms of its legitimacy and objectives. The jurists focus a lot on the extent of the legitimacy of the act. As for the legitimacy of the target, it may be only sometimes.